بسم الله الرحمن الرحيم

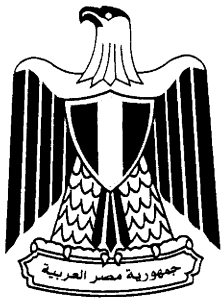


# جمهورية مصر العربية

## لجنة الخمسين

## لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

## الاجتماع العاشر

المعقود صباح يوم الأربعاء

٤ من ذى الحجة ١٤٣٣ هـ، الموافق ٩ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

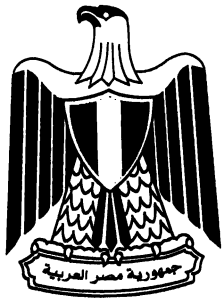


# جمهورية مصر العربية

## لجنة الخمسين

## لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

## الاجتماع العاشر

المعقود عصر يوم الأربعاء

٤ من ذى الحجة ١٤٣٣ هـ، الموافق ٩ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة عصراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٣٨) عضواً.

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

الآن بدأ انعقاد الاجتماع العاشر للجنة الـ٥٠، أود فى البداية وقبل أن أطرح جدول الأعمال أن أتقدم إلى أعضاء اللجنة بخالص التهانى بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك متمنياً لنا جميعاً التوفيق ولمصر التقدم والخروج مما يهددها، وأن نتحرك ببلادنا إلى الأمام إن شاء الله، وسوف أوجه باسمكم ببرقيات تهنئة إلى السيد رئيس الجمهورية وكذلك إلى السيد رئيس الوزراء .

جدول الأعمال أمام حضراتكم مكون من ثلاثة بنود.

أولاً: رسالة

- قرار رئيس الجمهورية رقم(٦١٥) لسنة٢٠١٣.

ثانياً: الاستماع إلى تقارير اللجان النوعية.

ثالثاً: ما يستجد من أعمال.

قرار رئيس الجمهورية سوف يتلى على حضراتكم، ونستمع إلى تقارير اللجان النوعية، ومناقشة عامة أرجو أن تكون مختصرة، سأبدأها بأن أتحدث عن مستقبل العمل فى اللجنة قبيل وبعد عيد الأضحى، والدخول فى عمليات الصياغة قبل النهائية تحركاً نحو الصياغة النهائية بخطوات واضحة ثابتة وأيضاً غير بطيئة، وما يستجد من أعمال، هل هناك أى تعليق أو ملاحظات تتعلق بجدول الأعمال؟

(لم تبد أية ملاحظات)

## أولاً: رسالة

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

تتلى الرسالة

(تليت الرسالة وهذا نصها) :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم(٦١٥) لسنة٢٠١٣.

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو سنة٢٠١٣

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم(٥٧٠) لسنة٢٠١٣

وعلى كتاب الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رقم ١٥٥٤ بتاريخ الخامس والعشرين من سبتمبر سنة٢٠١٣.

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بممثل الاتحاد العام لنقابات العمال الوارد اسمه فى البند ثامناً اتحاد نقابات العمال بمختلف تشكيلاتها رقم١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم٥٧٠ لسنة٢٠١٣ السيد عبدالفتاح إبراهيم حسين بصفته الرئيس الجديد للاتحاد.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

عدلى منصور

صدر برئاسة الجمهورية فى الخامس والعشرين من ذى القعدة ١٤٣٤ هجرية.

الأول من أكتوبر٢٠١٣ ميلادية.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أولاً: أود أن أقدم باسمكم الشكر إلى الأخ جبالى فرغلى عضو اللجنة السابق ممثلاً للاتحاد العام للعمال وعلى إسهاماته، وأرحب بالأخ عبدالفتاح إبراهيم حسين ، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، أرحب بك، وأهلاً وسهلاً، ونتوقع إن شاء الله مساهمة إيجابية فى مناقشات لجنة الـ٥٠، وأهلاً وسهلاً.

**السيد الأستاذ عبدالفتاح إبراهيم:**

شكراً جزيلاً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أرجو من الأخ الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم أن يحدد رغبته فى الانضمام إلى أى من اللجان النوعية لو إنها فى نهايتها (فى نهاية انعقادها وعملها) ولكن مازال أمامنا أسبوع عمل تستطيع أن تشارك فيه، فأرجو إبلاغ الأمانة العامة باسم اللجنة التى ترغب فى الانضمام إليها.

## ثانياً: تقارير اللجان النوعية

### السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أدعو السيد الأستاذ سامح عاشور ، مقرر لجنة الحوار المجتمعى وتلقى المقترحات ، لتقديم تقريره إلى اللجنة.

### السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، حضرات الأعضاء الأجلاء.

واصلت لجنة الحوار والتواصل المجتمعى الاستماع من خلال جلساتها طوال الأسبوعين الماضيين، استضافت اللجنة فى مقر اللجنة حوالى ١٠٠٨ مساهمين ومشاركين ومحاورين على مدار ٣٢ اجتماعاً تمت بنجاح كبير، كان بالأمس إشكالية بسيطة نتيجة زيادة عدد الحضور من الفلاحين أو من نقابات الفلاحين المختلفة أدى إلى أن طالت جلسة الاستماع فاضطررت إلى أن أنتقل إلى جلسة تالية خاصة فى ذات جدول الأعمال وأترك إدارة الجلسة إلى زملائى فى اللجنة، الكثرة العددية نتيجة سوء تدبير حصول التصاريح باعتبار أن الكثافة العددية كانت تفوق المكان المخصص للانعقاد، وأعتقد أنه قد تم التنبيه على الجهاز الإدارى بمراعاة عدم تجاوز الدعوات القدر الملائم للمكان الذى يمكن أن يستقبل فيه أصحاب المقترحات، لكن فى مجمل الأمر استمعنا إليهم جميعاً، واستمعنا إلى كل مداخلاتهم، وإننى سأبدأ بهم فى مجمل حديثى عن أعمال اللجنة باعتبار أنهم قد أثاروا قضايا جوهرية تجاوزت فكرة الـ ٥٠٪ ورؤيتهم فيها وتمثيلهم ودورهم فى المجتمع وأهميته، وهذا لا خلاف عليه، لكن تحدثوا عن ضرورة تمليك الأراضى الزراعية التى صدر بها قرارات منذ عام١٩٦٤ وعام ١٩٨١، باعتبار أنه مازالت ملكيتهم معلقة ولم يتم نفاذ هذه القوانين وتعطيلها، وهذه أمانى الفلاحين اليوم المتعلقة بأراضيهم التى خصصت بمقتضى القوانين المختلفة، أيضاً تحدثوا بفكرة قد تبدو أنها بسيطة ولكنها فكرة جوهرية فى تدبير الموارد الرئيسية للحبوب الرئيسية التى تنتج فى مصر والتى نعانى من استيرادها فى الخارج، بضرورة أن تتعهد الدولة بأن تدفع للفلاح الثمن العالمى لهذه السلعة، وهى حبوب القمح والذرة والقطن، وهذه العناصر إذا تم توفيرها

بالفعل للسوق المصرية، ستوفر عملة حرة، وستؤدى إلى ترشيد عملية الزراعة فى مصر بدلاً من أن ندخل فى زراعات غير جوهرية.

فى الحقيقة يا سيادة الرئيس، مازال حديث بعض الجهات الهامة التى حصلت على امتيازات أو حصلت على ثوابت فى دستور٢٠١٢ مثل الخبراء والطب الشرعى والشهر العقارى، يبحثون عن تأكيد أدوارهم وتأكيد استقلالهم فى أداء مأموريأتهم وأداء مهامهم، وإننى شخصياً من المنحازين إلى مثل هذه الفئات التى تمارس دوراً هاماً جداً فى تحقيق العدالة، وأن وجود تبعيتهم لوزارة أو وزير بشكل محدد، تعنى ضعف أدوات العدالة التى يمكن أن تكون محل نظر، وإننى أذكركم بحادثة شهيرة فى الطب الشرعى تتعلق بتقرير لأحد الشهداء وهو الشهيد محمد الجندى عندما أعلن وزير العدل فى ذلك الوقت، الوزير الإخوانى، نتيجة التقرير قبل أن يتم إيداع التقرير وقبل أن يتم الكشف على الشهيد وقبل أن يتم كتابة هذا التقرير، هذا يحمل خطورة شديدة جداً أن تظل هذه الهيئات تابعة لوزارة حتى ولو كانت الوزارة هى وزارة العدل.

أيضاً الحديث لا يمكن أن يمر دون أن أعود إلى فكرة التعليم، وأيضاً ما أثاروه عن المجتمعات المعنية بالطفل والأمومة، إنه يجب النص على التعليم وعلى التعليم المبكر وليس فقط التعليم الذى يبدأ من سن ٦سنوات، وأن هذا يمثل فائدة حقيقية للمجتمع، وفائدة حقيقية للوطن لأنه يستثمر أو يوظف أو يعيد تأكيد مهارات الطفل ويخرجها إلى مجالها الطبيعى، بحيث فى النهاية نستفيد بطاقات ومواهب هذا النشء خلال المرحلة القادمة، لأنه ثبت علمياً بالأدلة أنه طوال ٦سنوات من الممكن أن تنقضى كثير من المواهب دون أن ينقذها التعليم التقليدى الذى يبدأ من عمر الـــ ٦سنوات.

أيضاً لا يزال الحديث عن مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ وإننى لم أستمع حتى الآن فى جلسات الاستماع التى دارت على مدار ٣٢جلسة رأى يرى ضرورة الإبقاء على مجلس الشورى تحت أى مسمى من المسميات، ويعتبرونه عبئاً، ويعتبرونه وسيلة محمولة، ويعتبرونه فائضاً ديمقراطياً لا لزوم له خلال المرحلة الحالية،يعتبرونه دلالة متعلقة بنسبة التصويت التى تمت بشأنه خلال الدورة السابقة المتعلقة بنسبة الـــ ٦٪ أو ٧٪ وهم من أدلوا بأصواتهم فيه فى عملية الانتخاب، لكن تبقى أهمية أننا يمكن أن نبقى على هذا المجلس فى حالة واحدة إذا استوعب هذا المجلس العناصر الضعيفة انتخابياً التى يمكن أن يكون لها محل

اتخاذ القرار السياسى مثل: العمال والفلاحين، مثل الشباب، مثل المرأة، مثل تمثيل معقول من الأقباط هذا يؤدى إلى نوع من أنواع التوظيف المؤقت المرحلى، الذى يمكن أن يساهم فى المشاركة الإيجابية خلال دورة على الأقل أو أقل من ذلك أو حسبما ترى اللجنة بحيث يكون هناك توظيف لدور هذه المؤسسة توظيفاً انتقالياً يمكن أن يستفيد منه المجتمع خلال المرحلة القادمة.

أيضاً ما أثير وأعتبره هاماً أيضاً ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وضرورة أن تظل أو أن تكون هناك آلية أو النص على وجود آلية ملاحقة قضائية طبيعية لكل من ارتكب فى حق المجتمع والشعب المصرى من الجرائم المختلفة، هذه الملاحقة تتكون من قضاة طبيعيين، هذه الملاحقة تسمح بالادعاء المباشر، هذه الملاحقة تسمح بالعزل السياسى ، تسمح بتطهير الدولة وأجهزتها المختلفة نتيجة العفن السياسى الذى استشرى خلال الفترات السابقة، يكون للثورة دور حقيقى فى أن تطهر المجتمع من العناصر الفاسدة التى أفسدت العمل السياسى والعمل الوطنى، من خلال مؤسسة قضائية مضمونة فيها أن يحكم فيها قضاة طبيعيون بإجراءات طبيعية تتمتع بذات الصلاحيات التى تتمتع بها القضايا العادية، لكن تضاف لها صلاحيات وعقوبات غير تقليدية يمكن أن تساهم فى تطوير مرحلتنا القادمة، وأن تساهم أيضاً فى صنع ثورة حقيقية نحن نشارك الآن فى صياغة دستورها، مازلت أؤكد على ما انتهينا إليه وإننى أحيى اللجنة على ما انتهت إليه من أننا نصدر دستوراً جديداً اسمه دستور الثورة ثورة ٢٥يناير وثورة ٣٠يونية، هذا الذى يعبر عن إرادة الشعب ويعبر عن إرادة الأمة، ويعبر عن إرادة الثورة، شكراً لحضراتكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، تحدث السيد مقرر اللجنة عن حصيلة الاستماع إلى رأى الناس والأحزاب والجماعات والتيارات، والتركيز على مصالح وحقوق العمال ومصالح وحقوق الفلاحين، وكيفية التوصل إلى ضمانها، ضماناً حقيقياً وليس صورياً.

أيضاً ما يتعلق بعملية التعليم وأهميتها والكل يتحدث عنها، القلق كبير جداً سواء فيما يتعلق بالاستماع فى إطار لجنة التواصل والحوار المجتمعى أو فى كافة الاتصالات الأخرى، هناك قلق كبير من عملية التعليم ومنتجها الضعيف المؤثر فى المجتمع بإضعافه، وأيضاً بنشر البطالة بسبب المستوى الضعيف

الذى يتيحه نظام التعليم فى مصر، أيضاً موضوع مجلس الشورى وإننى أعتقد أننا جميعاً ضد استمرار مجلس الشورى بالشكل الذى عايشناه أو رأيناه أو شاهدناه، ولم نستفد منه على وجه الإطلاق كشعب، إنما لا يزال موضوع الغرفة أو الغرفتين مطروحاً إما على أساس ما استمعت إليه لجنة التواصل المجتمعى من استيعاب العناصر الضعيفة انتخابياً، أو من منطلق تأكيد الجودة التشريعية وهو موضوع سوف نأتى إليه بعد قليل عندما نبدأ النقاش فى المواد والفصول والفروع فى مشروع الدستور، أيضاً العدالة الاجتماعية التى نتفق عليها جميعاً على أهمية التركيز عليها والنص على كيفية ضمانها، ويبقى موضوع العدالة الانتقالية التى من الممكن أن يكون له دور كبير جداً فى تأكيد أهداف الثورة والعدالة والانطلاق نحو المستقبل.

والآن أدعو السفيرة ميرفت التلاوى لعرض ما انتهت إليه لجنة المقومات الأساسية وقد سافر مقررها المستشار محمد عبدالسلام ليؤدى فريضة الحج نرجو له حجاً مبروراً، وفى الوقت ذاته سافر فضيلة المفتى أيضاً، أبلغنى بسفره لأداء فريضة الحج نرجو له حجاً مبروراً وأن يدعو لنا إن شاء الله وأن يدعو للجنة بالتوفيق.

## السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة المقومات الأساسية):

السيد الرئيس، السيدات والسادة، أقدم لحضراتكم ملخصاً لأعمال لجنة المقومات الأساسية، انتهت اللجنة من المراجعة الثانية للمواد التى أوكلت إليها من ١-٣٦ وقد سلمت النسخة النهائية إلى لجنة الصياغة، وننتظر بعد انتهاء مناقشة أو مراجعة لجنة الصياغة لها أن تعود إلى لجنة المقومات لكى نراجعها، وأرجو ملاحظة الآتى:

تم إدخال ١٨ نصاً مستحدثاً منها نصوص مشتركة مع لجان أخرى، مثل التزام الدولة بالحقوق والحريات الواردة فى الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتى صدقت عليها مصر، تجريم التمييز وإقامة هيئة لمراقبته، هناك ٤ مواد خاصة بالهوية مازالت محل بحث ونقاش، تم التوافق على معظم المواد التى تتضمن حقوقاً هامة مثل: التعليم الأساسى إلزامى ومجانى حتى المرحلة الثانوية مع الاهتمام بالتعليم الفنى وتطويره، الاهتمام بالبحث العلمى، واقتصاد المعرفة وتخصيص نسبة له من الناتج القومى فى الدستور، الزراعة مقوم أساسى للاقتصاد الوطنى والنص على أهمية حماية الرقعة الزراعية،

يهدف النظام الاقتصادى إلى تحقيق الرخاء ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص، رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة، رعاية النشء والشباب، كذلك شارك بعض أعضاء لجنة المقومات فى وضع فصل جديد مستحدث، وذلك كان بتوافق اللجنة، عن المقومات الطبيعية للدولة ويشمل عدداً من هذه المواد منها:

- تلتزم الدولة بحماية نهر النيل والحفاظ على حقوق مصر التاريخية.

- حماية قناة السويس والحفاظ عليها كممر مائى مملوك للشعب، وتنمية منطقة القناة كمركز اقتصادى دولى.

- الحفاظ على الهوية المصرية بروافدها الحضارية والثقافية.

- الاستغلال الأفضل للطاقة المتجددة هذا هو الفصل المستحدث.

خامساً: بالنسبة للمرأة، مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق المختلفة الواردة فى هذا الدستور، وتلتزم الدولة بضمان التمثيل العادل فى المجالس المنتخبة وحماية الأمومة والطفولة ورعاية المرأة الفقيرة والمعيلة ، بالطبع هناك بعض التحفظات سواء على هذه الفقرة أو غيرها، ولكن تحفظات قليلة من عضو أو عضوين ، بالإضافة إلى هذا، عقدت لجنة الحوار المجتمعى عدداً من اللقاءات، كما تفضل مقرر لجنة الحوار المجتمعى بالإشارة إلى وجود عدد من الاجتماعات مع السيدات سواء من القاهرة أو من الأقاليم ، وكذلك تم اللقاء بعدد من السيدات بالسيد رئيس لجنة الـ ٥٠ لإبداء آرائهن وأخذها فى الاعتبار .

التقت لجنة المقومات الأساسية بممثلين عن الفلاحين وعن النوبة، واستمعنا إلى مناقشاتهم وآرائهم حول أوضاعهم، وأخذنا ذلك فى الاعتبار عند صياغة مواد الاقتصاد وغيرها .

كذلك شارك بعض أعضاء لجنة المقومات الأساسية فى مناقشات لجنة نظام الحكم لبحث موضوع هيئة قضايا الدولة ، والنيابة الإدارية والتى تعمل بها ١٨٠٠ سيدة من أصل ٤٠٠٠ وهن شاركن فى المراقبة على الانتخابات الماضية ، وكذلك أود أن أشير إلى أن عدداً من المستشارات فى هيئة قضايا الدولة قسم المنازعات الخارجية شاركن فى تجنب الدولة دفع غرامات بقيمة عشرة مليارات جنيه دون اللجوء لمكاتب محاماة أجنبية لأنهن على علم باللغات أجنبية وقد قمن بهذه المهمة وأمامهن قضايا أخرى

وأنحى لذلك أتمنى من القضاء العظيم أن يعطى المرأة حقها فمازالت نسبتها ضعيفة جداً، فى لبنان ١/٤ عدد القضاة من النساء .

أخيراً سيادة الرئيس ، لقد آن الأوان أن نظهر للمجتمع النتائج الإيجابية العديدة التى توصلت إليها لجنة الـ ٥٠ وليست لجنة المقومات الأساسية فقط والتى أشرت إليها فى الاجتماع الماضى وكذلك عدد من السادة الحضور بأنه يجب أن نطلع الرأى العام وأن نشرح له ما تم حتى الآن فى هذه اللجنة .

فعلى سبيل المثال، ما يمكن أن نفعله، المجلس القومى للمرأة أقام حملة شعبية بعنوان شارك فى كتابة دستورك لإثراء الحوار الوطنى حول مواد الدستور، ووزع ٢٧ ألف استمارة على المواطنين فى المحافظات، وقام بتخصيص أرقام هاتفية وبريد إلكترونى ، حيث تلقى منذ صدور الإعلان الدستورى آلافاً من الرسائل تعكس تجاوب طبقات متعددة من الشعب ، الأمر الذى يتطلب الآن إطلاق حملات توعية للمواطنين لشرح الموضوعات التى انتهت إليها اللجنة، ونأمل أن تكون هذه رسالة لجنة الـ ٥٠ للفترة القادمة ، وشكراً .

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للسيدة ميرفت التلاوى التى أكدت أن اللجنة انتهت من المراجعة الثانية للمواد من رقم ( ١ ) إلى رقم ( ٣٦ ) وأن المواد كلها سُلمت إلى لجنة الصياغة التى تعكف الآن على مناقشتها أو مراجعتها، وأيضاً على تأكيد التزام الدولة بالحقوق والحريات الواردة فى الاتفاقيات الدولية المنضمة لها مصر ، أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادى فالمواد أساساً تنطلق من مسئولية محاربة الفقر وتحقيق الرخاء ، وتحدثت عن مواد الهوية وروافدها الحضارية ، وأخيراً تأكيد كبير عن المرأة وحقها فى المساواة فى إطار روح الدستور وروح العصر ، أشكر السفيرة ميرفت التلاوى ، والآن الكلمة للدكتورة هدى الصدّة مقررة لجنة الحقوق والحريات فلتتفضل .

## السيدة الدكتورة هدى الصدّة ( مقرر لجنة الحقوق والحريات ) :

سيادة الرئيس ، زملائى وزميلاتى فى لجنة الـ ٥٠، أتقدم لكم بتقرير عن أعمال هذا الأسبوع من لجنة الحقوق والحريات ، كما تعلمون انتهت اللجنة تماماً من تقديم مقترحاتها بشأن المواد المتضمنة فى باب الحقوق والحريات وباب سيادة القانون ، وتم تركيز الجهد فى إعادة قراءة وإدخال بعض التعديلات

على مواد تقدمنا بها بالفعل بناء على اقتراحات تم تقديمها من خلال لجان الاستماع والحوار المجتمعى ولجان استماع واجتماعات عقدتها لجنة الحقوق والحريات أيضاً مع خبراء ، كما قامت اللجنة باستحداث مواد بناء على مقترحات من هيئات ومجموعات متخصصة ، من المواد التى أعيد مناقشتها وتعديلها مادة ٦٠ الخاصة بحقوق الطفل ، حيث عقدت لجنة الحريات جلسة استماع لآراء خبراء وحقوقيين فى مجال حقوق الطفل ، تم الاتفاق بشكل نهائى يوم الخميس الماضى على صياغة جمعت مقترحات الجمعية المصرية لطب الأطفال التى يرأسها الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، والمجلس القومى للأمومة والطفولة وائتلاف حقوق الطفل.

استحدثت اللجنة مادتين الأولى : عن حق الحصول على غذاء ، والثانية تلزم الدولة بضمان السيادة الغذائية ، ولو تسمحون لى أريد أن أفسر فى دقيقة مفهوم السيادة الغذائية ، وهذه مادة تم استحداثها بناء على اقتراحات تقدم بها مجموعة من الخبراء والمراكز البحثية المتخصصة، خاصة المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة عمل السيادة الغذائية والتى تتكون من – وأحب أذكر الأسماء – الدكتورة ريم سعد أستاذة الأنثروبولوجيا فى الجامعة الأمريكية، والدكتور صقر عبد الصادق مدرس بكلية الزراعة بقنا جامعة جنوب الوادى، والدكتورة هالة بركات أستاذة النباتات فى كلية العلوم جامعة القاهرة ومسئولة وحدة الحق فى الغذاء فى المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والأستاذة ياسمين معتز وهى طالبة دكتوراة فى الأنثروبولجى فى جامعة كمبردج ولو تسمحون لى، مفهوم السيادة الغذائية يختلف عن مفهوم الأمن الغذائى من حيث إنه لا يتعامل فقط مع مسألة توفير الكمية الكافية للغذاء وإنما يعطى أهمية للمنتجين الزراعيين وخاصة" فيما يتعلق باستقلال القرار والإعلاء من شأن المنتجات الزراعية الخاصة بالمجتمع المحلى وتثمين طرق الإنتاج التقليدية وتقوية ودعم قدرة صغار المزارعين على تنظيم أنفسهم من أجل شروط أفضل فى الإنتاج والتسويق، وتحقيق السيادة الغذائية على المستوى القومى يرتكز على قوة موقف صغار المزارعين وعلى مدى قدرتهم على مواجهة سيطرة الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجال تجارة مستلزمات الإنتاج، وكذلك تحكم الشركات الكبرى وكبار التجار فى مجال التسويق، وكما يؤكد مفهوم السيادة الغذائية ليس فقط على كمية المنتج وانما أيضاً على نوعيته ويتبنى بالذات قضية الحفاظ على البيئة وعلى التنوع البيولوجى عن طريق الحفاظ على

أنواع البذور المحلية وحمايتها من الانقراض نتيجة الانتشار السريع للبذور المهجنة والمعدلة وراثياً التى تروج لها شركات البذور العالمية وتجنى من ورائها أرباحاً طائلة، وعليه فإن تحقيق السيادة الغذائية مرهون بدعم صغار الفلاحين وتقوية دور المنظمات الفلاحية المستقلة واعتبار مدى المساهمة فى إنتاج الغذاء معياراً تتحدد على أساسه استثمارات الدولة فى مجال البنية التحتية الزراعية، اسمحوا لى أن أنتهى بجملة قالتها الدكتورة ريم سعد فى جلسة الاستماع وأنا أراها جملة فى الصميم، فاسمحوا لى أن اشارككم فيها والجملة هى " من لا يملك بذرته لا يملك قوته ولا قراره"، وهذه هى النقطة الهامة، وعلى هذا الأساس تبنينا مقترح مادة جديدة وسوف أوزع على حضراتكم مذكرة إيضاحية عن هاتين المادتين، المادة المستحدثة الأخرى باختصار، واستحدثنا فى الصباح مادة وقد تحدثنا عنها كثيراً من قبل وهى كالآتى يحظر التهجير القسرى للمواطنين بجميع صوره وأشكاله ومخالفة ذلك جريمة ولا تسقط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة بالتقادم، وشكراً .

## السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :

شكراً للدكتورة هدى الصدة أولاً على الإنجاز الذى حققته لجنة الحريات وفى الحقيقة اليوم الأستاذ محمد سلماوى المتحدث باسم اللجنة عرض على الصحفيين الفصل الثالث كاملاً والذى خرج عن لجنة الحقوق والحريات وهذا الشيء نهنيء عليه الأعضاء جميعاً وعلى رأسهم المقررة والمقرر المساعد، واستحداث المادة الخاصة بالسيادة الغذائية شيء مهم، وأعضاء اللجنة يتفهمون هذا الموضوع أكثر من أى أحد آخر، لأنه ليس لدينا سيادة غذائية، وأصبح الأمر يتطلب إعادة نظر فيما يقدم أو ما يدعو إليه بعض الأعضاء الآخرين فى الغذاء .

## السيد الدكتور عمرو الشوبكى ( مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة ) :

السيد الرئيس، السادة الزملاء والزميلات الأعزاء سأعرض على حضراتكم أهم ما توصلت اليه لجنة نظام الحكم، أعتقد أننا الآن نستطيع أن نقول إننا انتهينا من الغالبية العظمى من مقترحات اللجنة فيما يتعلق بباب نظام الحكم وأنه بقى المواد الخاصة بالقوات المسلحة، وبقى أيضاً نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وفيما يتعلق بالأولى مازالت هناك لجنة مصغرة تناقش هذا الموضوع وهناك توافق حدث على بعض المواد ومازال النقاش مستمراً فيما يتعلق بباقى المواد، أما موضوع الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين سنبدأ

غداً قبل إجازة العيد فتح هذا الموضوع للنقاش داخل اللجنة وطرح وجهات النظر المختلفة فيه وهنا وجب التأكيد على أن المبدأ هو ضرورة الحفاظ على حقوق العمال والفلاحين، وأما الوسيلة سواء كانت بالنسبة أو نسبة الـ ٥٠٪ أو أن يكون هناك اجتهاد فى وسائل أخرى، هذا هو الذى سيكون مطروحاً للنقاش، وبالتالى لا يجب ولا أعتقد أن هناك أحداً يناقش فى مسألة تهميش دور العمال والفلاحين أو أن يكون البرلمان أو مجلس النواب السابق أو تكون إدارة السياسات العامة فى الدولة تتجاهل هذه الحقوق الأساسية التى لا تخص العمال والفلاحين فقط، ولكن فى رأيي أيضاً تخص قيم العدالة فى هذا المجتمع، ولكن لابد أيضاً فى نفس الوقت أن تكون لنا أفكار جديدة ورؤى جديدة فيما يتعلق بالوسيلة المثلى لتحقيق هذا الهدف، من المهم أيضاً أن أؤكد على مسألة فى غاية الأهمية تتعلق بطبيعة العمل داخل لجنة نظام الحكم ونحن نقترب من نهاية عملنا وقبل إجازة عيد الأضحى المبارك، ومهمة تأكيد أن لجنة نظام الحكم ليست مشكلتها الأساسية أنها بها تقريباً نصف مواد الدستور، إنما لا أريد أن أقول إن مشكلتها الأخرى إنما سماها الأساسية أنه لا يمكن أن ننظر إلى أى مادة أو مجموعة مواد داخل هذا الباب بمعزل عن المواد الأخرى، وبالتالى لابد دائماً أن تكون هناك قدرة على المراجعة وعلى النظر إلى أبواب هذا الجزء بشكل متكامل، مثلما رأينا الكلام على مجلس الشيوخ وهو الأخر مرتبط بمجلس النواب والحديث عن مجلس النواب عدده مرتبط بنسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين ومرتبط بالنظام الانتخابى، والحديث عن صلاحيات رئيس الجمهورية مرتبط أيضا بالحديث عن صلاحيات رئيس الوزراء وصلاحيات السلطة التشريعية وهكذا، وبالتالى هذا الباب لا نستطيع أن نتعامل معه على اعتباره مواد منعزلة عن بعضها أو أن أعضاء اللجنة يناقشون مجموعة من المواد وبمجرد الانتهاء منها ينتهى الأمر ولا توجد نظرة أخرى أو قراءة ثانية حتى نضمن أن يكون هناك تجانس فى هذه المواد، وهنا سوف أضرب مثلاً بمجموعة من أربع قضايا بشكل سريع الأولى : وهى فيما يتعلق بنظام الحكم وأعتقد أنه من أول يوم تواصلنا هنا فى اللجنة العامة كان هناك تأكيد على أن باب نظام الحكم لا يجب أن نتعامل معه باعتبار أن هناك سلطة تنفيذية فيها رئيس جمهورية ورئيس وزراء وسلطة تشريعية فيها برلمان فقط، لابد أن نتعامل مع هذا الجزء باعتبار أن تحكمه فلسفة لنظام سياسى متجانس ومتماسك لأن الخلل فى هذا الإطار قد يدفع بنا إلى وضع أسس لنظام سياسى مشلول يتعامل بمنطق من كل نظام قطعة، وهذا لا ينتج نظاماً له معنى فى أى بلد فى الدنيا،

وبالتالى لا نستطيع أن نقول رغم أن اللجنة قدمت مقترحات فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وطبيعة السلطة التنفيذية وفيما يتعلق برئيس الوزراء وكيفية اختياره، وأيضاً فيما يتعلق بالسلطة التشريعية ولكن لابد أيضاً من أن تكون هناك قراءة تضمن التجانس فى أبواب هذا النظام حتى نستطيع أن نقدم نظاماً سياسياً متجانساً وفاعلاً سواء كان سيكون أقرب للنظام شبه الرئاسى وهذا رأيي الشخصى، أو يكون نظاماً مختلطاً أقرب للنظام البرلمانى وهذا ربما رأى البعض، وهذا المعنى أكدنا عليه أعتقد منذ البداية فيما يتعلق بفلسفة نظام الحكم وفلسفة النظام السياسى .

الأمر الثانى يتعلق بباب السلطة القضائية والذى انتهينا تقريباً من تقديم بعض المقترحات الخاصة بهذا الجزء وتعاملنا أيضاً مع هذا الجزء بأننا بدأنا جلستى استماع لممثلى الهيئات القضائية المختلفة داخل اللجنة، ثم عقدنا اجتماعات على مدار ما يقرب من ثلاثة أيام مغلقة لأعضاء اللجنة فقط واعتذرنا لزملائنا فى لجنة العشرة عن الحضور وقلنا إنه بعد أن ننتهى من تقديم مقترحاتنا سنناقشها مرة أخرى مع ممثلى الهيئات القضائية، وبالتالى نظراً لأننا نعى حجم التعقيدات وأحيانا ولا أبالغ الحساسيات والرؤى أو الاجتهادات المختلفة بين كثير من الهيئات أو المؤسسات القضائية، فأخذنا أيضاً هذا المسار الذى ربما لا يكون معتاداً فى بعض اللجان الأخرى بحيث تكون مقترحاتنا وهى فى النهاية مقترحات مقدمة لتكون مطروحة للنقاش ونكون على وعى بطبيعة التحديات التى تثيرها وخاصةً فيما يتعلق ببعض الجوانب التى سبق وأشرت إليها.

المسألة الثالثة أيضاً تتعلق بقانون الانتخابات وربما يكون من غير المعتاد أن نقول فى اللجان الأخرى أو فى اللجنة أن يناقش هذا الموضوع فى مادة وتوضع فى الدستور وفقط، لكن نظراً لطبيعة هذه الخصوصية المتعلقة بباب نظام الحكم حدثت مناظرة بينى وبين الدكتور محمد أبو الغار حول قانون الانتخابات الأمثل ورغم أنه كان هناك اتجاه غالب داخل اللجنة يميل إلى الانتخابات الفردى التى يمكن أن تتطعم بقوائم، لا نستطيع نظراً لحساسية هذا الموضوع ونظراً لأن هناك اقتراحات أخرى تجيء من قوى وتيارات سياسية أخرى أن لن يحسم هذا الموضوع، إلا بعد مناقشات فى لجنة الخمسين ومناقشته أيضاً فى لجنة الصياغة وأن تنفض كل الآراء والاجتهادات المختلفة أمام حضراتكم لأن القضية ليست فقط أن نضع مادة فى الدستور وينتهى هذا الموضوع وبعد ذلك تضخ أبوابا من المشاكل أو تفتح أبواب

جهنم لأنها لم تدر بشكل جيد ولم يتم فيها الاستماع لكل الآراء بشكل جيد، وبالتالى استحدثنا أيضاً هذه الطريقة فيما يتعلق بالتعامل مع النظام الانتخابى الأمثل وسيصبح الموضوع مطروحاً بشكل نهائى أمام لجنة الخمسين، القضية الأخيرة والتى أشرت اليها تتعلق بنسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لو أبقينا عليها لابد أن نبحث هذا الموضوع بشكل متعمق وندرس أبعاده المختلفة بشكل متعمق وأيضاً نضعه على الأرضية الصحيحة حتى لا يتحول النقاش وكأن هناك من هو ضد العمال والفلاحين وهناك من هم مع العمال والفلاحين، وهناك الكثير من المدافعين عن حقوق العمال والفلاحين يتمسكون بنسبة الـ ٥٠٪ عن إيمان وعن قناعة وهناك كثيرون ممن يرفضون هذه النسبة، ويعتبرون أنه يمكن تحقيق حقوق العمال والفلاحين بطرق ووسائل مختلفة غير هذه النسبة، وبالتالى النقاش فى هذا الموضوع فتح ومستمر وسوف يفتح بشكل رسمى ان جاز التعبير غداً داخل اللجنة، وأود التأكيد على أن هذه المسارات هى مسارات فى عمل اللجنة وهى مسارات خاصة لها علاقة بطبيعة المواد الموجودة فى باب نظام الحكم والطريقة التى تعاملنا فيها مع السلطة القضائية وتعاملنا فيها مع نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين أو قانون الانتخابات أو فلسفة نظام الحكم تقول إن القضية لن تنتهى بتقديم مواد مقترحة وينتهى الأمر عن هذا الحد فأقول لا، لابد أن يكون هناك وعى وخصوصية فى التعامل مع هذه المواد وهناك رؤية عامة لابد أن تشمل طبيعة وفلسفة النظام السياسى ونظام الحكم المقترح لمصر حتى نستطيع أن نفعل شيئاً متجانساً يكمل بعضه البعض ولا ينشئ نظاماً مشلولاً فاشلاً ومتعثراً، نظاما تتربص مؤسساته ببعضها البعض وإنما يكون هذا النظام قادر على الحياة وقادر على العمل وقادر على الاستمرار وشكراً.

## السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :

شكراً للأستاذ الدكتور عمرو الشوبكى ولو سمحت يا دكتور عمرو حضرتك تحدثت عن نظام سياسى خاصة فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية متماسك ومتجانس، وسيادتك فسرت كلمة متجانس أن يكون مترابطاً ومتماسكا فماذا تقصد بالتجانس؟ إذا كان ممكن أن تحدثنا عنه فى دقيقة واحدة لأن الديمقراطية قد تأتى ببرلمان وحكومة وتكون غير متجانسة فماذا نقصد بالتجانس ؟

**السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):**

السؤال فى محله فى الحقيقة فكرتى للنظام المتجانس وأترجم ذلك بشكل عملى، فمثلاً عندما أقترح فى اللجنة لجنة نظام الحكم وأعتقد أنه يوجد تيار واسع من حضراتكم يرى أهمية إعطاء صلاحيات لرئيس الوزراء فى مصر وألا يتحول رئيس الوزراء إلى سكرتير لرئيس الجمهورية كما كان يحدث فى العهود السابقة، وهذا أمر محمود موجود فى كثير من النظم السياسية، ولكن هذا النظام يستلزم مسألة أخرى فى غاية الأهمية وما أقصده هنا فى موضوع التجانس أنه يصبح رئيس الجمهورية هو الرئيس المنتخب من الشعب ورئيس الوزراء منتخب من الأغلبية البرلمانية، وبالتالى لا مكان لنائب رئيس الجمهورية، فإذا وضعنا نائب رئيس الجمهورية فى ظل نظام رئيس الوزراء فيه له صلاحيات فهذا نظام غير متجانس وهذا ينطبق على ما ذكرته من قبل، وهذا للأسف نعتبره (سمك لبن تمر هندى) وهذا نوع من الخلطة غير السحرية والضارة للمجتمع المصرى، ولكن فى النظم الرئاسية المتجانسة يوجد نائب لرئيس الجمهورية ولا يوجد رئيس للوزراء وذلك فى النظم الرئاسية مثل الولايات المتحدة وغيرها لا يوجد رئيس للوزراء أو رئيس الوزراء هو مجرد منسق، وحتى فى هذه الحالة غير موجود مثل أمريكا وينتخب فيها مع رئيس الجمهورية نائب لرئيس الجمهورية وبالتالى ما أقصده هنا بالتجانس على سبيل المثال أنه لا يوجد نظام رئاسى أو برلمانى أو أى نظام سياسى فى كل الدنيا، وأن هناك ثلاثة مراكز لصنع القرار فى السلطة التنفيذية وهم رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء وهذا غير موجود، وللأسف عندما قلت لا يوجد نائب لرئيس الجمهورية وجدنا بعض الناس يعملون استطلاعات للرأى ويقولون أين نائب رئيس الجمهورية وهل تؤيد بقاء نائب لرئيس الجمهورية. نعم أؤيد بقاء نائب رئيس الجمهورية إذا كان الرئيس ونائب الرئيس منتخبين من الشعب ولا يوجد رئيس وزراء أو رئيس وزراء يكون سكرتيراً لرئيس الجمهورية، ولكن أن تعمل ٣ مراكز لصنع القرار على قمة هرم السلطة التنفيذية فهذا من وجهة نظرى نظام غير متجانس، أيضاً مثل آخر لتوضيح الفكرة أن تقول إن رئيس الجمهورية منتخب من الشعب المصرى انتخابا حراً مباشراً ثم تسعى بعد ذلك إلى تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية أو إنهاؤها بشكل كامل أو تقلصها فى أقل الحدود، وهنا أنت تؤسس لنظام تكون فيه الكلمة أكثر قسوة من كلمة نظام غيرمتجانس، وهذا يمكن أن يكون نظاماً يتجه نحو الفشل، أنت تنتخب رئيس جمهورية من

الشعب بكل التوقعات التى ينتظرها الناس من هذا الرئيس للجمهورية، ثم تأتى وتقول إنه ليس لديه صلاحيات، الأفضل أن تنتخب هذا الرئيس من البرلمان كما هو موجود فى النظم البرلمانية وبالتالى تستطيع أن تجعل صلاحياته محدودة أو رمزية، ولا يستقيم ولا يكون أمراً متجانساً بهذا المعنى أن يكون لديك رئيس منتخب من الشعب ١٣،١٥ مليون إنسان وتقول هذا الرئيس لأن كان عندنا حسنى مبارك ومحمد مرسى، وأعتقد أن مشكلة الرئيس مرسى أنه لم يكن رئيساً استبداديا وإنما كنا نعانى من الجماعة المستبدة دون الدخول فى هذه المناقشة، لكن فى كل الأحوال جوهر الفكرة الأساسية أن النظام المتجانس بهذا المعنى هو النظام الذى تؤدى النتائج النهائية أو مخرجاته النهائية بأن تكون متسقة مع المدخلات التى تعاملنا بها منذ البداية، فلا يستقيم ولا يكون هذا أمراً متجانساً ولا فى صالح النظام السياسى المصرى أن نتعامل بإلغاء صلاحيات رئيس الجمهورية وفى نفس الوقت نقول إن هذا الرئيس منتخب من الشعب، وإذا أردنا أن نتحول وأنا بشكل شخصى ضد أن نتحول إلى النظام البرلمانى أو المختلط الأقرب إلى البرلمانى، إذن فلننتخب رئيس الجمهورية من البرلمان ونستطيع أن نترع معظم صلاحياته ويبقى رئيس الوزراء هو رأس السلطة التنفيذية بهذا المعنى. سيادة الرئيس هذه مجموعة من الأفكار الخاصة بتجانس النظام، وهناك أفكار أخرى فيما يتعلق بموضوع الكوتة وموضوع التعيين وأن يكون لرئيس الجمهورية الحق فى تعيين ١٠ أعضاء فى مجلس النواب، وهل إذا كان يوجد مجلس للشيوخ معين وأقصد نسبة التعيين فى النهاية هناك أشياء يجب أن تنظر بحيث تكون هناك ملامح واحدة لشكل النظام السياسى المصرى المقترح وأن تكون ملامح متجانسة بأن نكون أقرب لمنظومة نظام سياسى بعينه وليس أن نتصور أن النظام الأكفأ أن نأخذ قطعة من المختلط وقطعة من البرلمانى وقطعة من الرئاسى وهذا يكون النظام الأمثل لمصر، ورأيي أن هذا سيكون كارثة حقيقية وعلينا أن ننحاز لنظام بعينه ونكون أقرب له ونتحمل تبعاته وهذا أقل ضرراً بكثير من أن نصيغ نظاماً يعتمد على التلفيق، وسيادتك تعلم أن هناك فرقاً كبيراً بين التوافق، الكلمة التى تريد أن تكون معها جميعاً وبين التلفيق، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة) :**

شكراً يا دكتور عمرو، هذا هو التجانس، إذن، والكلمة الآن للدكتور عبد الجليل مصطفى.

## السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة):

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، الإخوة والأخوات كالعادة ليس لدى كلام كثير، ولكن أقول إننا تلقينا حتى الآن ما يقرب من ١٥٠ مادة من مواد الدستور منها حوالى ٣٠ مادة مستحدثة، ولن اتحدث عن مضمون المواد لأن هذا ليس مجاله، ولكن أقول الآن بدأت سمات الدستور تتضح شيئاً فشيئا، وأقول إن المواد المستحدثة على سبيل المثال تحوى كثيراً من الاتجاهات الإيجابية الحريصة على أن توسع وتدعم الحريات العامة وتؤصل وتفعل مضمون الخدمات المتعلقة بالرفاه للعامة كالصحة والتعليم والبيئة والحفاظ على مصادر الثروة إلى آخر هذه المنظومة التى يتضمنها حلم المصريين فى الدستور الذى ظلوا ينتظرونه مائتى عام كما قلت فى المرات السابقة. أنجزنا حتى اللحظة كل ما ورد الينا من هذه المواد من ناحية الصياغة باستثناء عدد قليل جداً من مواد المقومات الأساسية ربما لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة وبالتالى يمكن إنجازها فى يوم واحد، وبهذا ننتهى من جزء كبير من المرحلة الأولى من عمل لجنة الصياغة والذى يتبقى من هذه المرحلة الأولى هو ما لم يصلنا حتى هذه اللحظة من مواد نظام الحكم التى وعدنى الدكتور عمر الشوبكى أن تصلنا فى القريب العاجل وحينها سنبدأ العمل على الفور فيها لننتهى من كل هذه المواد، وننتقل إلى المرحلة الثانية من عمل لجنة الصياغة وهو الحوار والنقاش مع اللجان النوعية كل فيما يخصه وقد بدأنا ذلك بالأمس، بهذا النوع من الحوار مع لجنة الحقوق والحريات العامة وسنواصل العمل مع هذه اللجنة المحترمة وننتقل بعدها إلى بقية اللجان، وفى الغالب سيكون الترتيب على لجنة المقومات الأساسية ونختم بالحوار مع لجنة نظام الحكم. آمل أن نستطيع إنجاز ذلك خلال الاسبوع القادم وإذا عملنا ذلك سيكون الباب مفتوحاً إلى المرحلة الثالثة من عمل لجنة الصياغة وهو الحوار والنقاش مع السادة أعضاء لجنة الخبراء لننتهى من هذا الجزء الهام من سياق عملنا ، وفى هذه اللحظة نكون قد وصلنا إلى أعتاب اللجنة العامة حيث نعرض عليها ما ينتهى إليه النقاش مع كل هذه المستويات المتتابعة، أضيف أخيراً أننا حملنا بمسئولية صياغة الديباجة، وفى الديباجة كان هناك اعتباران راعينا أن يبرزا فى صياغة هذا الجزء الهام من الدستور، لأننا بصدد دستور الحلم المصرى الذى لابد أن يكون فيه شعور وإحساس ووجدانية واضحة، والجانب الآخر أن يكون تعبيراً موضوعياً عن تاريخ هذا

البلد وقيمته وقدراته وتطلعات شعبه وطموحاته ومشاكله إلى آخر هذه الناحية التاريخية العملية التى ينبغى أن تكون جزءاً واضحاً من دستورنا. هذان البعدان تم مراعاتهما بجدية تامة ولدينا الآن نص أعتقد أن سيكون جاهزاً إن شاء الله فى مطلع الأسبوع القادم وأعتقد أنه سيكون إضافة جيدة للجهد الذى بذلتموه فى لجانكم وبذلته لجنة الصياغة فى حدود مسئولياتها، أريد أن أقول ونحن نقترب رويداً رويداً من إنهاء هذه المهمة المقدسة لابد أن نشعر بالقلق، وهذا أمر طبيعى ولكنى على ثقة تامة أننا بصدد إنجاز عمل تاريخى سيكون علامة بارزة فى تطور هذا الشعب الثائر الذى اخترق حواجز الخوف ويشعر أنه امتلك الوطن فامتلك إنسانيته وحاضره وأمتلك مستقبله، أنا واثق أننا ننجز عملاً عظيماً ، وأعتقد أن ما نشعر به من قلق طبيعى لا ينبغى أن يفسد علينا اقترابنا من نجاح هائل سوف يكون هديتنا إلى شعبنا، شكراً جزيلاً والسلام عليكم.

## السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :

شكراً للسيد الدكتور عبد الجليل مصطفى وأعيد تأكيد ما ذكره من أن بدأت سمات الدستور تتضح ، كنت أريد من اللجنة اليوم أن تكتفى بالاستماع لهذه التقارير من اللجان الخمس ولكن هناك الكثير من طالبى الكلمة، وسأعطى الكلمة دقيقتين لكل متحدث وقبل أن ندخل فى الحديث فإننى أريد أن أشير إلى أن هناك تسريبات، وهى غير دقيقة، والمتلقى للتسريب ليس فى الصورة، ويكون هناك لغط ويعانى الرأى العام منه، ولا يوجد قرار نهائى لأى لجنة فرعية؟ يعنى أى عنوان يقول قررت اللجنة الفلانية كذا، هذا غير صحيح وغير سليم، ليس هناك قرار بل هناك توصيات، واللجان مفتوحة للمناقشات ولحرية الرأى، فأرجو الدقة خاصة من المتلقين، نحن فى هذه المرحلة لا نصدر قرارات بمواد، وليس فى سلطة أى مجموعة عمل أو لجنة نوعية أن تقول "قررت اللجنة" إنما أوصت اللجنة، اقترحت اللجنة، كما قالت الدكتورة هدى الصدة إنها تتكلم عن اقتراحات من اللجنة، وكما أكد الدكتور عمرو الشوبكى أنه "اقتراحات تقدمت بها" أو ذكرتها اللجنة، فليست هناك قرارات، العناوين التى توضع الآن وتنقل من متلقى أى تصريح كلام غير دقيق فأرجو العناية بهذا، يعنى نصف خبر بالإضافة لنصف دقة يؤدى إلى "لخبطة" كبيرة جداً فى الرأى العام، فأرجو الحذر من هذا .. أرجو الحذر من هذا، فقد أدى الأمر إلى توترات وحساسيات لا لزوم لها .. لا لزوم لها لأنه ليس هناك قرار فى نفس الوقت فإن الطريقة التى نشر

بها غير صحيحة فأرجو .. أرجو ألا أعرض لجنة الخمسين لهذا الاضطراب الذى لا لزوم له إطلاقاً وأن نكون حذرين ونحن نرسل ونقدم المعلومات إلى الرأى العام، والرأى العام يحتاج إلى معلومات دقيقة .

لدىّ عدد من طالبى الكلمة .

**السيد الأستاذ ضياء رشوان :**

شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة فى عجالة أبدأ باقتراحات محددة، نحن لدينا الآن عدد من القضايا التى لم تحسم فى مقترحات اللجان النوعية وهى قضايا بطبيعتها حساسة ولابد أن تطرح على اللجنة العامة مباشرة، هذه القضايا أشار إلى جزء منها الزميل الدكتور عمرو الشوبكى، من أبرزها طبيعة النظام السياسى، بمعنى الاختيار الكلى ما بين نظام أقرب إلى الرئاسى، أو رئاسى، أو برلمانى أو أقرب للبرلمانى، منها أيضاً موضوع القوات المسلحة سواء فى موضوع وزير الدفاع أو موضوع المحاكمات العسكرية، منها أيضاً نسبة العمال والفلاحين، منها النظام الانتخابى ومنها مواد الهوية طبعاً، ومنها أيضاً بعض القضايا المرتبطة بهيكل القضاء، نحن لدينا بعض الحساسيات، كما أشير خفية فى حديث سيادتك والدكتور عمرو، لكن نعلم أن هناك بعض الحساسيات فيما يخص الهيئات والجهات القضائية، ومنها أيضاً قضية مجلس الشيوخ أو مجلس الشورى، اقتراحى المحدد قبل أن أعود إلى بعض التفصيل أن تعقد اللجنة العامة بعد إجازة العيد جلسات يوماً بعد يوم لكى نناقش فى جلسات مغلقة غير مذاعة على الهواء هذه القضايا، ونفرد لكل منها ما يستحقه من وقت حتى نحسمه هنا فى الجلسة العامة ونتفق على صياغته، ولا يكون هذا الأمر مذاعاً بالطريقة التى نتحدث بها الآن، ليس لنخفى شيئاً على الرأى العام .. لا، لأننا حريصون على التوافق كما ذكرنا، والتوافق يضيع أحياناً عندما نتحدث مباشرة إلى الشعب المصرى .

القضية الثانية: تتعلق بموضوع مجلس الشورى، فى الحقيقة فإن مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ ... وهذا يعيدنا لسؤال سيادتك حول التجانس، وقد أجاب الدكتور عمرو على جزء من التجانس المتعلق بالسلطة التنفيذية، أيضاً لكى يكون هناك نظام سياسي متجانس لابد أن يكون هناك، ليس فقط، نوع من التوازن بين من يقوم بالسلطة التنفيذية ولكن أيضاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومجلس

الشورى بالطريقة المقترح بها الآن فى ظل ما هو لم يتفق عليه بعد، وهذا أمر حقيقى لكن ما هو قائم حتى اللحظة ..

أقول إن مجلس الشورى يبدو فى الحقيقة، وأنا هنا أصارح الزملاء، نحن تخيبنا جلسة واحدة عن لجنة نظام الحكم، وعدنا فى المساء فوجدنا مجلس الشورى هبط علينا من السماء، ولا أعلم كيف هبط علينا، وأنا هنا فى قلب مجلس الشورى، وطبعاً كل الاحترام للطاقم الذى يعمل فى المجلس وأيضاً تاريخ هذا المجلس، لكن نتحدث عن نظام سياسى متسق ومتجانس، ومجلس الشورى بالطريقة التى هبط بها علينا من السماء يبدو كزائدة دودية فى النظام السياسى المصرى، وخاصة الحديث عن تعيينات، لا يوجد شىء أبداً نظام سياسى متجانس ديمقراطى بعد ثورة من هذا النوع نتحدث فيه عن مجلس يعين فيه رئيس السلطة التنفيذية ثلث أو ربع الأعضاء. هذا الأمر موجود فى دولة عريقة مثل بريطانيا فى مجلس اللوردات لكن ليست له الصلاحيات التى نتحدث فيها عن المجالس المعين فيها عند بعض الدول خارج الحزام الديمقراطى، وبالتالى سيادة الرئيس أرجو أيضاً فيما يتعلق بالتصريحات، لأنه نسب لرئيس اللجنة وباسم اللجنة تصريحات أن اللجنة مع مجلس الشورى أو الشيوخ، وهذا أمر قد اتفق عليه فأرجو أن نعقد ثلاث جلسات الأسبوع القادم لنحسم هذه القضايا، شكراً سيادة الرئيس .

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً سيادة النقيب الأستاذ ضياء، الآن كما هو الحال فى كل مؤسسة نحن نعد لمناقشة القضايا الحساسة إنما لا داعى أن نأتى بها هنا بشوكها، نحن نترع العديد من الأشواك، ونتفق على التقريب بقدر الإمكان، فهذه مسألة أرجو أن يكون الكل متفهماً لها، وطوال الوقت نعمل فى هذا الموضوع وهناك موضوعات لم نتطرق إليها، وهناك موضوعات تطرقنا إليها ودخلنا إلى عمقها، فأرجو أن يقدر الكافة أن هذه الحساسيات تتطلب مقاربة مختلفة عن الأمور الواضحة المعروفة، هذا أولاً .

ثانياً: بهذه المناسبة كنت سوف أقولها فى آخر الجلسة أنا أنوى إن شاء الله فى الأسبوع الأول بعد العيد أن تعقد لجنة الصياغة الكلية ونبدأ فى دراسة الفصول المختلفة خاصة كما قال عبد الجليل بيه، إن الصياغة انتهت مما يجاوز المائة والخمسين مادة، والاتصال قائم ما بين لجنة الصياغة ومقررى

اللجان النوعية والمقررين المساعدين، فلابد أن نبدأ الاجتماعات على لجنة الصياغة الكلية المسئولة، صاحبة حق التصويت، إنما لن نصوت إنما سنأتى هنا فى القاعة بعد ذلك وبعد ذلك سنبحث هذه الأمور، وفى نفس الوقت سنعمل على النقاط الحساسة حتى نأتى بها كاتفاق وتوافق الآراء حولها، وستكون طبعاً غير مذاعة عندما نتكلم عن الصياغة لأن الصياغات ستكون بدقة شديدة ونتحدث فى الفصلة والنقطة والشرطة والكلمة وهل مضارع أم ماض؟ وهذا ليس موضوع الإذاعة .

أما عن موضوع مجلس الشورى فنحن متفقون أن مجلس الشورى بهذا الشكل لا يمكن ولا يصح أن يستمر، إنما نحن نتحدث فى فكرة الغرفة أو الغرفتين، وفى إطار البحث أنا أجريه حتى أقرر رأيي على الأقل كعضو فى لجنة الخمسين فإن عدد القوانين التى تصدر بسرعة غير مطبوخة والتى قضى بعدم دستوريتها مئات القوانين فى السنوات الأخيرة فقط، مئات القوانين فلابد من موضوع الجدارة التشريعية، من هذا المنطلق فإننا سنناقش هذا الموضوع .. نناقشه أولاً كمادة وبعد ذلك نأتى به إلى هنا .

## نيافة الأنبا بولا :

سيادة الرئيس، اسمح لى فقط أن أتشرف بأن أنوب عن إخوتى نيافة الأنبا أنطونيوس مطران الكنسية الكاثوليكية، وأخى الأكبر الدكتور صفوت البياضى رئيس الطائفة الإنجيلية، وإخوتى الأقباط الممثلون فى هذه اللجنة أن أهنئ سيادتكم وأهنئ أخواتى وإخوتى أعضاء اللجنة، وأهنئ أعضاء لجنة العشرة، بل لا يفوتنى أن أهنئ سيادة الأمين العام وكتيبة العمل المتسمة بالبذل بعيد الأضحى المبارك راجياً من الله أن ينعم علينا فى هذه الأيام بالبركة والخير والسلام لمصر ولكل المصريين .

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لنيافة الأنبا بولا ولكل من تحدث باسمهم، الدكتور صفوت البياضى، والأنبا أنطونيوس، وكل الإخوة الأقباط شاكرين جداً لهذه التعبيرات الطيبة .

## السيد الدكتور طلعت عبد القوى :

ربما سأتحدث أولاً فى شىء من حيث الشكل، وأشياء من حيث المضمون .

الأمر بالنسبة للشكل، سيادة الرئيس، إننى أرى الآن أنه عندما تقول لجنة الصياغة وصل لنا ١٥٠ مادة وبدأنا ننتهى من كثير من المواد، فهذه تعطى انطباعاً وإحساساً أن الباب قد أغلق لتلقى المقترحات أو المناقشات أو الحوار المجتمعى .

تصور سيادتك، أن حواراً مجتمعياً يجرى الآن فيكون الحوار المجتمعى هكذا لا فائدة منه وتلقى المقترحات ولا فائدة منها، فأرجو ألا نعلن الآن عن شىء نهائياً، لأننا حتى آخر دقيقة نتلقى مقترحات وممكن بعد أن نصيغ نجد شيئاً ثانياً أحسن ونغير فى مفهومنا وقد تكون أشياء محورية .

الأمر الثانى : سيادة الرئيس، إننى أرى أن هناك حساسية موجودة، وحتى نكون واضحين فيها، هناك حساسية موجودة الآن فى السلطة القضائية ما بين الهيئات القضائية المختلفة، وإننى أرى أن موضوع الهيئات القضائية هم يقومون بحله مع بعض، المجلس الأعلى للقضاء الهيئات القضائية المختلفة يجلسون مع بعض ولا يدخلوننا نحن فى لجنة الخمسين فى المشكلات التى قد تنتج ونحن نتحمل مسئوليتها .

جاءتنى رسالة أن ٨٤٪ من المصريين سيشاركون فى الاستفتاء وهذا رقم جيد، نريد أن نزيد هذا الرقم ونريد أن تقول الناس نعم

النقطة الأخيرة نحن نريد أن ينحاز هذا الدستور، وأؤكد للمرة الأولى والثانية والثالثة للفقراء، وليس عيباً أن تقال مادة فى الدستور إن الدولة ملتزمة بمواجهة أو بمكافحة أو وضع خطة للفقر والبطالة وأصحاب المعاشات والناس التى لا تعرف أن تعيش، أرجو ألا نخجل من هذا وتوضع مادة صريحة وأصيلة وهذا لمجتمعنا، ولابد أن يخرج الدستور معبراً عن مجتمعنا، شكراً سيادة الرئيس .

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

أولاً طبعاً الرأى أو النقاط التى قلتها سيادتك مهمة وأخذ رأى الناس فى الاعتبار، وهذا مأخوذ فى الاعتبار وليس فى حاجة للكلام، ونحن أيضاً من بين الناس، يعنى عندما نتحدث عن عدالة اجتماعية

نحن نتكلم عنها أيضاً عن التعليم نحن نتكلم عنه أيضاً .. العمال والفلاحون .. الكل، إنما لابد من تنظيم العمل، ستنتهى لجان الحوار والاستماع بنهاية الشهر الأول والباقى كله صياغة إنما هذا لا يمنع من أن نتلقى الرسائل .. نلتقى فردياً إنما الوقت كله سيكون للصياغة .

فعلاً أنا معك والكل معك فى موضوع الحساسيات الغريبة التى نشعر بها فى موضوع السلطة القضائية.

إن الدستور ينحاز للفقراء والمواد التى تمت صياغتها وقدمت فى لجنة المقومات فيها هذا، فأول شىء "تلتزم الدولة بمحاربة الفقر" وعلى ما أعتقد أن هذه هى العبارة، وبالتالى فإن كل الأمور الأخرى هذه مسألة مكررة ونحن جميعاً نشعر بنفس الشعور .

**السيد الأستاذ رفعت داغر :**

شكراً سيادة الرئيس .

فى الحقيقة فإننى أريد إن أقول إن الدستور القادم هو أمل شعب مصر بصفة عامة، وأمل الفئة التى لم تأخذ حقها فى الماضى وهم الفلاحون بصفة خاصة، فالملكيات فى الماضى كانت تتمثل فى أن الجد الذى كان لديه ٥ أفدنة منذ ٢٠ سنة فإن حفيده الآن لديه نصف فدان أو ربع فدان نتيجة تفتت الميراث، وكنا نزرع منذ عشر سنوات تقريباً ما يقرب من ٩ ملايين فدان، واليوم وبعد عشر سنوات لو حسبنا الأرض المنزرعة حالياً سنجدها أيضاً ما يقرب من ٩ ملايين فدان، نتيجة الاعتداءات التى حدثت على الأرض الزراعية من المبانى وخلافه فهكذا فإن نسبة الأرض الزراعية قد قلت عن الأول، وبالتالى هناك بعض المقترحات يجب أن نضيفها فى الدستور الجديد، نريد أن نلزم الدولة باستصلاح الأراضى الزراعية الجديدة مثل "تلتزم الدولة باستصلاح الأراضى الصحراوية وتكفل تمليك هذه الأراضى لصغار الفلاحين بحد أدنى (٥) أفدنة للفرد على أن تدار هذه الأراضى من خلال مزارع تعاونية وتكفل الدولة توفير وصيانة البنية الأساسية والخدمات الضرورية التى تؤدى إلى إنشاء قرى نموذجية جديدة فى الأراضى الصحراوية".

مادة أخرى ستفيد الفلاحين "يكفل القانون مشاركة منظمات وروابط الفلاحين النقابية والتعاونية فى رسم السياسة الزراعية للدولة".

مادة أخرى ستفيد الفلاحين أكثر "تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى – لأنه عمل مشكلات مع الفلاحين – فنرجو أن يتحول إلى بنك حكومى يقوم بتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعى."

مادة أخيرة سيادة الرئيس، "تلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج للفلاح، وعودة الإرشاد الزراعى، والميكنة الزراعية ودور الطب البيطرى، وكذا تسويق المنتج النهائى من الزراعات الاستراتيجية من خلال صندوق يسمى "صندوق دعم الزراعات الاستراتيجية" مع تفعيل دور مكاتب التمثيل التجارى والمقامة فى جميع الدول التى تربطنا بها علاقات تجارية وينظم القانون دور كل منها."

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً .

فى هذه الاقتراحات وجاهة وإن كان بعضها مكانه ليس فى الدستور، إنما بعضها قطعاً مكانه الدستور، وأقترح عليك أن تسلم هذه الصياغات الآن إلى الدكتور عبدالجليل مصطفى، رئيس لجنة الصياغة وهو سيتفاهم فيها أو يحولها إلى اللجنة المختصة.

إن فكرة الاعتداء على الأرض الزراعية ربما يكون موضوعاً مهما نفكر فيه لأنه فى الحقيقة كارثة كبيرة يشير إلى سوء الإدارة منذ الماضى، سوء إدارة الحكم فى هذا الإطار.

## السيد الدكتور القس صفوت البياضى:

شكراً سيادة الرئيس.

وأنا أشكر نيافة الأنبا بولا لأنه أناب عنا كلنا فى التهنئة، ونرجو أن تكون إجازة سعيدة وأياماً سعيدة على مصر كلها، ونحن نتعلم من التضحية فى عيد الأضحى، كتضحية أننا كلنا لابد أن نضحى بوقتنا وجهدنا حتى نقدم لمصر، وقد طمأنتنا سيادتك، أن الدستور الذى سينتج سيكون مفخرة لتاريخ مصر كلها، لكننا نود فى هذه الأيام وفى العطلة أن يكون لدينا على الأقل صورة للمواد التى خرجت من

اللجان الأخرى، لأن كل لجنة معنية بموادها فقط وينبغى حتى نستفيد من الأيام لأنه إذا أمكن أن المواد التى خرجت من اللجان الـ ١٥٠ مادة تكون فى أيدينا حتى نستطيع أن ندرسها بدلاً من أن يكون كل واحد يعرف فقط المواد التى خرجت من اللجنة التى انضم لها وهذا يعطينا توفيراً من الوقت والجهد فى الدراسة ويكون هذا عمل جيد لو أمكن تحقيقه، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً جزيلاً .

أرجو الاتصال فى هذا بالمقرر العام الدكتور جابر جاد نصار، والسيد رئيس لجنة الصياغة الدكتور عبدالجليل مصطفى، لتحصل على الأقل على تقرير فى هذا الشأن.

**السيد الأستاذ حجاج آدول:**

السيد الرئيس، الزميلات والزملاء مساء الخير:

هناك ملحوظة طيبة جداً وأظن أن غيرى لاحظها وهى اهتمام هذه اللجنة الموقرة بمديريات محافظات الحدود والصعيد؟ فلجنة الحوار المجتمعى وغيرها عقدت لجان استماع جيدة جداً وحضر من النوبة، ومن سيناء ومن مطروح ومن الواحات ومن الصعيد، وتم الاستماع لهم بطريقة جميلة جداً وجيدة جداً، وأظن أنه سيصل لحضراتكم، ولكننى أطالب بأن تصل أيضاً أحاسيسهم لأنهم سعداء جداً وذلك بالنسبة للنوبيين فقد سمعوا فى الجلسة الماضية اسم النوبة ٧-٨ مرات، وتكلم سيادة الرئيس كلمات طيبة جداً، فهناك حالة من التفاؤل والترقب الطيب، وهذا أحاول أن أوصله حالياً لأنه أيضاً هناك مقترح من لجنة الحقوق والحريات بالتهجير القسرى وبحقوق المحافظات الحدودية فى التنمية الطيبة وفى الحفاظ على ثقافتهم وإعادة من يريد من النوبيين، فأنا أريد أن أوصل الشعور الطيب جداً الموجود حالياً ونريد أن يزيد هذا الموضوع بحيث إن ملايين المواطنين المسيحيين وملايين العمال والفلاحين أن تكون هذه الحاجة عامة.

أخيراً، أنا سأوصل كلمة قيلت لى وأوصلها جملة جميلة جداً "تحيا مصر"، شكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً جزيلاً .

**السيد الأستاذ ممدوح حمادة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الأعضاء والسيدات:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وكل عام وأنتم بخير بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

سيادة الرئيس، أحملك وأحمل اللجنة مطالب الفلاحين لأن لهم مطالب لا تقل أهمية عن نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وهى أن تضاف مادة "أن تلتزم الدولة بتسويق المحاصيل الاستراتيجية للفلاح" وهى ٥ محاصيل: القمح، الذرة، الأرز، القطن، المحاصيل السكرية وهى (قصب السكر وبنجر السكر)، وهذه المحاصيل الخمسة سوف تحل مشكلة الفلاح والمجتمع إذا التزمت الدولة بتسويقها لأنه عامل مشترك بين تغذية الإنسان والحيوان، فالقمح ننتج منه ما يقارب من النصف ونستورد النصف، وينتج القمح الدقيق ورغيف العيش الذى نعرف أنه كله مشكلة، ونأخذ النخالة (الردة) لعلف الحيوان، والذرة تتصور، سيادة الرئيس، نحن نستهلك ٦ ملايين طن ذرة صفراء ننتج منها نصف مليون ونستورد خمسة ونصف مليون للثروة الداجنة والحيوانية ولا يعرف كيف يبيع الفلاح محصوله من الذرة! فلابد أن يكون هنا التزام من الدولة.

سيادة الرئيس، نحن الآن فى موسم الأرز وهو يكلف الفلاح ما يقرب من ٢٠٠٠ جنيه للطن يعنى ٢ جنيه للكيلو ولا يعرف كيف يبيعه بـ١٥٠٠ جنيه بـ١٥٠٠ جنيه للأرز ونحن فى موسمه ويشكو كل الفلاحين فالـ١٥٠٠ جنيه تعنى ١٥٠ قرشاً للكيلو وننتج من الأرز السرس والربيعة أيضاً للحيوانات، ونعود نقول: لا يوجد غذاء فلابد أن تلتزم، وأنا قابلت سيادة وزير التموين فى احتفال السادس من أكتوبر قلت له: سيادة الوزير وأنت جالس معنا ومع سيادة وزير الزراعة قلت: آخذ من

الفلاح بـ١٨٥٠ يعنى ١٨٥ قرشاً لكيلو الأرز قال: لا، أنا لم أقل، لكن لو أن هناك التزاما من الحكومة كان قال: نعم قلت.

سيادة الرئيس، القطن أيضاً الذى نستخرج منه شعراً للملابس والبذرة للزيت والمستخلص للحيوان أيضاً ألا يكون هناك التزام؟! والمحاصيل السكرية نفس الشيء ، فالقصب الذى آخذ منه السكر والعسل ومخلفات العسل (المولاس) الذى أدخله العلف أليس هناك أيضاً التزاماً من الدولة؟! أيضاً سيادة الرئيس بنجر السكر الذى آخذ منه السكر ومخلفاته تُصنع، وأنا هنا لا أعرف أن أشتريه وأصدره للمغرب! فلابد أن تلتزم الدولة بشراء المحاصيل الاستراتيجية لحل مشكلة الفلاح والمجتمع، وهذه المحاصيل الخمسة مشتركة بين غذاء الإنسان والحيوان، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً جزيلاً .

أنت قلت فى الصياغة الأولى "تلتزم الدولة بتسويق المحاصيل" وقلت الآن "بشراء المحاصيل".

(صوت من القاعة للسيد ممدوح حماده: تسويق ووضع سعر ضمان للمحاصيل)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :**

طبعاً فإن هذا لن يكون فى الدستور إنما هذا مهم، فالناس تسمعك والمسئولون ويسمعونك الآن.

**السيد الأستاذ أحمد الوكيل:**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

اسمحوا لى فى البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير للسادة زملائنا الأعزاء وزميلاتنا فى اللجنة الموقرة على الجهد الذى بذل وعلى الرأى والفكر الذى تقدم، وأعتقد أنه من خلال الجلسات حدث بعد جهد توافق وآراء فى الصياغة أو التوافق على مواد كثيرة.

إننى سمعت من الأستاذ الدكتور عبدالجليل مصطفى، أن هناك ١٥٠ مادة قد تمت صياغتها، فلماذا فى الأدراج حتى اليوم، لماذا لم تحضر وتوزع علينا كلنا ونعمل فيها حتى نبلغ الناس لأننا ممثلون لجهات وممثلون لأقاليم ويكون الناس متوافقين ويعيشون معنا فى هذا، أرجو أن تكون الصياغة معبرة تماماً عن الفكر، فالصياغة هى صياغة لغوية وصياغة قانونية غير هذا سيكون نوعا من . . ولا نريد أن نكرر ما رأيناه فى ٢٠١٢، أرجو، سيادة الرئيس، أن تكون هناك تعليمات بأن نتسلم قبل العيد الـ١٥٠ مادة حتى نستطيع خلال الفترة القادمة أو خلال العطلة أن نتدارسها ونرى هذا الفكر الموجود حتى ننجز فى الوقت المحدد، فأرجو من سيادتك هذا وألا تكون حبيسة الأدراج وألا تفرض لجنة الصياغة وصاية على اللجان، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً جزيلاً .

لا، ليس هناك وصاية على اللجان النوعية وإنما هذه ليست هى الصيغة النهائية.

**السيد الدكتور عبدالجليل مصطفى(مقرر لجنة الصياغة):**

بسم الله الرحمن الرحيم

فى الحقيقة قد تجاوزت فى مرات سابقة عن أن أرد بشكل مباشر على ما يمكن أن يستفاد من حديث الزميل المحترم بخصوص لجنة الصياغة.

لجنة الصياغة لا تعمل فى فراغ ولا يفضى ما تصوغه إلى الأدراج، ولكن نحن نفهم أن صياغة دستور يطمح الجميع فى كل أنحاء هذا البلد أن يجدوا أنفسهم فيه، وهذا تحد على هذه اللجنة فرداً فرداً أن تتحمله وأن تقبله، وأن تفى به، أقول إن لجنة الصياغة لن تغلق الأبواب أو الأدراج على ما تفعله.

وأنا فى الحقيقة فى كلمتى اليوم قلت ما هى الخطة التى تعمل من خلالها لجنة الصياغة، وقلت بوضوح إن ما انتهينا إليه وهذه مسئوليتنا، ولا أظن أنه من العدل أو الإنصاف أن يفترض دون دليل ودون شواهد ، ودون نصوص ثبوتية أن تفرض لجنة الصياغة تفرض وصاية على أحد، فهذا أبعد ما يكون عن

تفكيرنا وهذا أبعد ما يكون عن حقيقة ما نفعله، وأقول إنه فى نهاية المطاف فإن لجنة الصياغة ستناقش ما انتهت إليه مع اللجان المختصة، فأين هى الوصاية؟! فاللجنة المختصة من حقها أن تعبر عن رأيها، اتفقنا أهلاً وسهلاً، إذا لم نتفق وهذا وارد بطبيعة الحال ولكننى أعتقد أنه إذا حدث سوف يكون فى حدود ضيقة، هناك اللجنة العامة وهناك حق للجميع فى أن يكونوا قضاة لتقرير ما هو الصواب وما هو الخطأ.

أتمنى أن يجد الزميل العزيز فيما قلت ما يطمئنه لأنه فى نهاية المطاف لن يفرض أحد على أحد شيئاً، لأننا نقول أننا متساوون هنا ونتشارك ونتكامل وندعو الناس خارج هذه اللجنة أن يتوافقوا وأن يتشاركوا بحسن نية وأمانة وإخلاص، هذا ما أتعهد به، وشكراً جزيلاً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

أنا أدعو الأخ أحمد الوكيل أن يحتسى فنجان قهوة مع الدكتور عبد الجليل مصطفى غداً، ويستطيع أن يتابع ما يجرى فى لجنة الصياغة والدعوة موجهة منى رسمياً.

**السيد الأستاذ محمد عبد العزيز(المقرر المساعد للجنة نظام الحكم والسلطات العامة):**

شكراً سيادة الرئيس.

سأبدأ أخيراً مما تم الانتهاء إليه منذ قليل، هى المشكلة ليست فنجان قهوة سيادة الرئيس، فالمشكلة هى أنه من حق جميع السادة الأعضاء أن يطلعوا على المقترحات المبدئية التى توصلت إليها لجنة الصياغة وممكن أن ننظر فى هذا الأمر من خلال أنه يتم توزيعه على الأعضاء قبل أن نعود من إجازة العيد هذه نقطة رقم ١.

٢- بالتأكيد ونكرر للمرة الأكثر من الألف وقلنا ذلك للسادة الزملاء والأصدقاء الصحفيين أن كل ما يخرج من اللجان الفرعية هو مقترحات مبدئية لا يوجد قرارات نهائية.

أخيراً، بخصوص مجلس الشيوخ ما تفضل به أستاذى ضياء رشوان عن أن ما جرى أنه هبط علينا من السماء أو فى الجلسة التى تفضل هو وتغيب عنها، هذه كانت جلسة فى موعدها الطبيعى ولم تكن جلسة عقدت بليل ، وبحضور السيد رئيس لجنة الخمسين السيد عمرو موسى وبحضور كافة الأعضاء، وتم أخذ الرأى على هذا المقترح المبدئى أن يكون إلغاء مجلس الشورى ووجود مجلس آخر، غرفة أخرى

بجانب مجلس النواب حتى يحدث توازن تشريعى، وكانت الموافقة بالأغلبية الساحقة ما عدا عضو واحد هو الدكتور صلاح الدسوقى الذى تحفظ على وجود مجلسين، وبالتالى هذا مقترح مبدئى صدر بالطريقة الطبيعية لاتخاذ القرارات المبدئية أو الاقتراحات المبدئية التى تحال للجنة الصياغة، الفلسفة العامة فى لماذا وجود غرفة ثانية، ببساطة شديدة انتخابات مجلس النواب سوف تفرز حزب أغلبية أو أكثرية سوف يشكل الحكومة سيكون لديه رئيس الوزراء فى أى مرحلة من المراحل إذا افترضنا أن هذا الحزب جاء منه رئيس الجمهورية سيكون لدينا نظاماً استبدادياً بكل تأكيد، رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء والتشريع بيد نفس الحزب، وبالتالى المقترح الذى نقترحه أن يكون قانون انتخابات مجلس النواب مختلفا عن قانون انتخابات مجلس الشيوخ، والمدد أيضاً مختلفة، وبالتالى ستكون مرحلة التشريع فيها نوع من التوازن لأن الأغلبية هنا غير الأغلبية هنا كما هو التصور الذى يحكمنا، وهذا النظام ليس اختراعاً مصرياً ولكن موجود فى ٧٧ دولة فى العالم.

أخيراً، إن أداء مجلس الشورى الماضى كان سيئاً للغاية، نعم، وأداء مجلس الشعب الماضى كان سيئاً للغاية، أداء رئيس الجمهورية السابق كان سيئاً للغاية، أداء رئاسة الحكومة كان سيئاً للغاية، فليس من المنطقى أن نلغى هذه المؤسسات، والحل الطبيعى هو أن نبحث كيف يكون لدينا مؤسسات تقدم تشريعاً جيداً، ويكون هناك رئيس جمهورية يقود سلطة تنفيذية جيدة ويعاونه أيضاً رئيس وزراء وهذا الأمر هو الذى يحكم النظام السياسى وليس ما كان فى الماضى، شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

على كل حال لا يترل من السماء إلا الوحى، وليس من بيننا من هو أهل لأن يترل عليه وحى، فالمسألة كلها أرضية، إذن تحتمل الصواب والخطأ.

**السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:**

شكراً سيادة الرئيس.

أنا لدى فى الحقيقة تعليقان سريعان بخصوص موضوع الزراعة، النقطة الأولى خاصة بالنسبة للزراعة فى الأراضى الصحراوية، اقتصاديا يتم التعامل مع الأراضى الصحراوية بأسلوب مختلف عن

التعامل مع أرض الدلتا، لأن مساحتها تحتاج أن تزرع بمساحات ضخمة جداً حتى تقل تكلفتها، وبالتالى فإن التملك فيها لمساحات صغيرة ممكن يتم التعامل معه بأسلوب مختلف عن التمليك المباشر كما يحدث بالنسبة لأرض الدلتا، هذه نقطة.

النقطة الثانية، التعليقات التى قالها زملاؤنا الفلاحون والخاصة بالظلم الذى وقع عليهم وأنهم غير قادرين على تسويق بعض المنتجات هى بالتأكيد طلبات مشروعة، ولكننى أريد أن أقول إن الحل الخاص بها ليس بالضرورة فى التزام الدولة بالتسويق، فالمشكلة أن سياستنا الزراعية معظم الوقت تكون سياسات جزئية أى تتناول جزءاً من المشكلة ولا تتناول الباقى، بالرغم أن التناول مع الزراعة بشكل سليم لابد أن يأخذ فى الاعتبار ما الذى يمكن أن ينتج عملياً بطريقة صحيحة ما الذى يتم استيراده، ما هى السلع الاستراتيجية التى لابد أن توفر بطريقة صحيحة، والمطلوب تجانس وتكامل لهذه السياسة الزراعية، وهذا يتطلب دراسة تفصيلية، وأنا أخشى ما أخشاه أنه لو وضعنا بعض النقاط الواضحة جداً داخل الدستور فإننا وكأننا نقع فى نفس الخطأ أننا نركز على أمر معين ونضع له معايير ما داخل الدستور، وكأننا أيضاً نعود لنفس الخطأ بأن نأتى بسياسة زراعية جزئية وليست متكاملة، فالأفضل أن مادة الدستور يكون فيها عناوين عامة رئيسية واضحة جداً فيها الحفاظ على الرقعة الزراعية، وأن الدولة مطالبة بالتنمية والمحافظة على عناصر الإنتاج كلها، وبالتالى نسعى إلى وجود صورة متكاملة للسياسة الزراعية تخرج من خلال هذا الدستور، يتحقق بها كل مطالب الفلاحين وحقوقهم، شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

لك حق فى موضوع الدستور، إنما الكلام الذى قاله الأخ ممدوح حمادة مهم للغاية، فأرجو أن نتناقش فيه وليس الآن لأنه إذا استطعنا أن نصلح هذا وأنت فى وزارة التجارة تستطيعين أن تساعدى فى هذا، ونحن كلنا خارج الحكومة وسيادتك داخل الحكومة وتستطيعين أن تخدمى كلام الأستاذ ممدوح حمادة.

**السيد الأستاذ محمد عبلة:**

شكراً سيادة الرئيس.

كنت أريد أن أتحدث عن موضوع مهم جداً وهو أنه هناك مادة نقترحها أو تصاغ إن شاء الله غداً عن الملكية الفكرية للتراث المصرى، وليس الملكية الفكرية بمعناها المعروف، لأن مصر تتميز عن دول العالم بأن فيها هذا التاريخ والتراث الممتد، والملكية الفكرية للتراث المصرى هى ليست شائعة فى العالم ولا أحد يتداولها لأنه ليست هناك دول كثيرة فى العالم لديها نفس هذه الميزة، ولذلك فائدة أن نؤكد "وتجند الدولة كل إمكانياتها لحماية الملكية الفكرية لتاريخها" بهذه الطريقة نحمى الصناعة المصرية، الصناعات الصغيرة، ونشجع الأيدى العاملة لأن الصين الآن قد احتلت كل نماذج التراث المصرى وتقوم ببيعه فى متاحف العالم ونحن لا نحصل على أى شىء، فلابد أن نؤكد على هذا الموضوع لكى نحمى التراث المصرى ونشجع الصناعة، وذلك يحتاج فعلاً تجنيداً كاملاً للدولة لأن كل ذلك خاضع للاتفاقيات الدولية.

بالنسبة لموضوع لجنة الصياغة نحن نتمنى أن يكون هذا التساؤل فى محله هل لجنة الصياغة لديها إمكانية التعديل فى الصياغة فقط أم أنها تعدل فى الأفكار؟ أتمنى أن يكون ذلك واضحاً لأن ذلك يمكن أن يسبب تعطيلاً كاملاً للعمل لأننا نظل فى اللجنة النوعية ونعمل ساعات طويلة على حروف وكلمات نعتقد أنها مهمة، ممكن أن تتغير الحروف والكلمات ولكن الأفكار نفسها نتمنى ألا يكون بها تغيير لأن ذلك قد يسبب مشاكل كثيرة فى هذا الموضوع.

آخر شىء، أنا محمل برسالة من المصريين فى الخارج هم يسألون عن نسبة تمثيلهم فى البرلمان ومشاكل الجنسية، شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:**

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية، تعليقات سريعة:

الأول عن قضية العهود والمواثيق الدولية ، استقر العرف الدستورى فى مصر منذ عام ١٩٥٤ وحتى الآن على أن منـــزلة أو مرتبة العهود والمواثيق الدولية إنما هى بمنـــزلة القانون والدستور،

الدستور يصوغه الشعب المصرى كلمة كلمة لفظاً لفظاً، هذه الكلمات كلها واضحة وكلها معروفة للشعب المصرى، أن توضع العهود والمواثيق الدولية بمنزلة الدستور هذا أمر نعترض عليه، ونقول إنها بمنـــزلة القانون وهذا لأن هناك مادة موجودة تقول "العهود والمواثيق الدولية التى يصادق عليها تكون بمنزلة القانون، أرجو أن تؤخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار.

الثانى، المساواة المطلقة التى تطلق فى المادة ١١، إطلاق المساواة بين الرجل والمرأة هذا تغافل لفوارق طبيعية خلقية، جعل الله كذلك، والضابط بينها هو أحكام الشريعة الإسلامية فى هذا الباب بالذات، وذلك كما كان ذلك مستقراً فى دستور ١٩٧١.

الثالث، مسألة التمييز والكوتة، نحن نعترض على مسألة التمييز والكوتة فى أى مجال، وهذا الاتجاه أظن أنه لا يجب ألا نتجه إليه حتى لا نحجر على الإرادة الشعبية فى أن تختار ما شاءت إلا أمر مستقر يحتاج إلى نوع من المعالجة وهو نسبة العمال الفلاحين لأنها نسبة مستقرة من فترة طويلة وتحتاج إلى نوع من المعالجة لفترة مؤقتة أو غير ذلك لتدرس ويتم الحوار حولها.

الرابع، أرجو ألا تخلو الديباجة من ذكر الهوية التشريعية والهوية الثقافية والحضارية واللغوية للشعب المصرى، أرجو ألا تخلو من الإشارة الواضحة إلى ذلك.

الخامس، حقوق الفلاح ينبغى أن تنقل تفصيلاً فى الدستور، وشكراً، والسلام عليكم.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

وعليكم السلام.

فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية، لا أحد يرفعها إلى مقام الدستور، ولكن الدستور ينص على احترام الاتفاقات الدولية التى تم التصديق عليها، إذن، يجب احترام نصوصها دون أدنى شك.

فى موضوع الكوتة، أفهم أن سيادتك موافق على الكوتة للمرأة، للأقباط لمن يقترحها وهذا شىء مهم فى الانتخابات.

**السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:**

بالعكس، أنا قلت أنا غير موافق على الكوتة مطلقاً، لكن هناك شيء مستقر منذ سنوات طويلة وهى نسبة العمال والفلاحين وهذه فعلاً هى التى تحتاج إلى معالجة حتى لا يحدث اصطدام بالعمال والفلاحين.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

على كل حال هذا رأيك، وفى النهاية ما يتقرر بناء على رأى الأعضاء.

**السيد الدكتور أحمد خيرى:**

كل عام وحضراتكم بخير بمناسبة أعياد أكتوبر وعيد الأضحى، أنا مضطر لأن أتكلم أرجو من السادة أعضاء اللجنة عدم المزايدة على العمال والفلاحين فى وسائل الإعلام، ويقولون أن هناك توجها إلى إلغاء نسبة الـ ٥٠ ٪ وعدم المزايدة على وجود غرفة ثانية تحقق إرادة الشعب المصرى فى وجود تشريع يحترم بشكل يحترم ورقابة تحترم، بدلاً من تفصيل القوانين كما كان يحدث فى الأنظمة السابقة من خلال مواد كانت تخدم فئات معينة وبالأخص رجال الأعمال.

كما أتوجه إلى ممثلى أصحاب الأعمال باللجنة أنه كلما تحدث شخص عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعامل والفلاح يخرجون علينا بمادة تقول إنها حقوق مطلقة لكل المجتمع المصرى ولا يصح أن تذكر تفصيلاً وغير ذلك، نحن نرسخ لقواعد أساسية، المجتمع المصرى فى حاجة إلى أن يسمع بوضوح رأى اللجنة، وأنا أستأذن سيادتك توضيح ذلك للرأى العام لأن هناك مزايدات كثيرة من أن الغرفة الثانية ستخدم فئات مهمشة، طبعاً ستخدم فئات مهمشة وهى ليس معها من المال الذى يساعدها على التواجد بالانتخاب، وأيضاً، سيادتك لا يجوز بعد ثورة عظيمة قام بها شباب مصر وكل فئات المجتمع ألا توضع مادة فى المقومات الأساسية لإلزام الدولة بوضع استراتيجية عامة للعلاقات الخارجية والسياسات الداخلية يشارك فيها المعنيون بهذا الأمر وفى رسمها حتى يأتى بنظام ثم يرحل ونبدأ من جديد، نحن نريد وضع قواعد نسير عليها بشكل عام، وأيضاً سيادتك بالنسبة للغرفة الثانية أنا أريد أن أؤكد أن هذا طلب شرعى من ممثلى الشعب الحقيقيين الذين يمثلون ٧٠٪ من المجتمع وطبعاً فئات الشعب كلها تمثل ولها اعتبارها ولكن العمال والفلاحين واقع لابد أن نعترف به جميعاً، لو تم العصف

بنسبة الـ ٥٠٪ والعصف لمحدودى ومتوسطى الدخل من مضبطة التاريخ لا أعتقد أن ضمائر كل أعضاء لجنة الخمسين ستتوجه إلى هذا الاتجاه أنا أقول بأن تستمر حتى ولو لمدة واحدة حتى نغير من ثقافة المجتمع المصرى.

**السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:**

بسم الله الرحمن الرحيم

أود فى البداية أن أهنئ الشعب المصرى والأسرة الإنسانية بمناسبة موسم الحج الذى أذن فيه الخليل إبراهيم عليه السلام وهو أبو الأنبياء.

أيضاً أطلب من سيادة الرئيس مدة إضافية لما وقع على من تهديد فى رزقى ورزق أولادى بمناسبة انتمائى للجنة الخمسين ومناقشتى فيها، فهل المناقشة والمشاركة صارت جريمة يعاقب عليها من يريد أن يلاحق؟!

جريمتى هى تحذير الشعب المصرى من الفاشية الدينية وولاية الفقيه وتوريث الفتنة الطائفية لأولادنا وأحفادنا.

قلت إن الأزهر هيئة علمية أو فقهية يؤخذ منها ويرد، وليست هيئة دينية ينـــزل عليها الوحى، فليس هناك وكيل عن الله فى أرضه، قلت إن تفسير مواد الدستور يجب أن تكون للمحكمة الدستورية وفقاً لما هو متبع، والمحكمة الدستورية مليئة بالخبرات والمتخصصين لدراستهم الشريعة الإسلامية أثناء كانوا طلابا أو فى ممارساتهم العملية وليست من التفسير لهيئة كبار العلماء.

قلت إن تكرار لفظ "مستقل" فى مادة الأزهر مرتين، مرة للأزهر، ومرة لشيخه، يؤدى إلى انقسام الأزهر إلى قسمين، استقلال للأزهر واستقلال لشيخه، فكان لابد من الاكتفاء باستقلال واحد ينسحب على المؤسسة وشيخها.

قلت إن النص على أن الأزهر يختص دون غيره بكافة شئونه يجعله دولة داخل دولة، وهذه حقيقة، لأن هذا الأمر سيجعل من الأزهر استقلالية قضائية واستقلالية مالية فلا يراقب من الجهاز المركزى للمحاسبات ولا ينسحب عليه أحكام القضاء، فلابد من ذكر أن هذا الاختصاص إدارى وليس قضائى أو مالى.

أزيد اليوم فأقول: عاشت مصر بأزهرها وكنيستها، الأزهر ١٠٦٠ سنة، الكنيسة ٢٠٠٠ سنة تقريباً فى ساحة الرحمة بالدعوة والموعظة الحسنة وليس فيها استقواء بالدستور الذى أدخل لأول مرة عام ٢٠١٢، فلماذا نكرر خطأ الإخوان ونورث لأحفادنا الفاشية الدينية بالاستقواء بالدستور.

أرجو حذف أى مادة لا تتعلق بالمصرى كمصرى أما انتماؤه الدينى، فالدين فوق الدستور لأن الدين علاقة بين العبد وبين ربه.

أقول إن الأزهر الذى لم يتطهر من بعض أعضائه الذين أساءوا للجيش ونادوا بمحاربة الجيش وإحداث الفتنة فى داخل صفوف الشعب المصرى لم يتطهر حتى الآن من بعض أعضائه يعلن بل يعلن أيضاً بأن أكثر من ٣٠ شكوى صدرت أو وجهت فى حق بعضهم حفظت فى الإدراج واليوم يعلن الأزهر المطالبة بإحالة سعد هلالى للتحقيق فى آرائه فى لجنة الخمسين التى تمس اسم الأزهر، ووسائل الإعلام مليئة بهذا الأمر.

ربما يكون هذا تجنياً من الإعلام لكن على الأزهر أن يحمى ابنه، أن يحمى من يتحدث باسم الشعب المصرى لحماية هذا الدين من أن يكون فاشية أو أن يكون استغلالاً فى التعامل مع الآخرين.

أيضاً، يعلن عن تشكيل لجنة لمحاسبة أساتذة الأزهر وأئمة المساجد الذين يقومون بواجبهم الوطنى فى الفضائيات ومنع الظهور إلا بإذن خاص حتى ولو كان فى النص الذى نشر سلفياً أو إخوانياً.

وفى النهاية أقول إننى أعتبر أن الفتوى حق شخصى، بينه الرسول وقال "استفت قلبك وإن افتاك الناس وافتوك" أما من يتحدث فى العلوم الشرعية فيجب أن يكون عالما مبينا لا يكتم علماً، وشكراً.

(تصفيق من السادة الأعضاء)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أظن أن هذه حماية كافية يا دكتور سعد.

**السيد الدكتور عبدالله مبروك النجار:**

شكراً سيادة الرئيس.

الأزهر موجود على أرض مصر منذ ١٠٦٠ عاماً، كان هو الحارس والأمين على شريعة الإسلام وعلى عقيدة الأمة وعلى تكوينها الفكرى بالاعتدال والوسطية ولم نسمع على امتداد هذه الفترة الطويلة أن الأزهر قد انحرف بالأمة إلى كهنوت وما إلى ذلك بما نسمعه الآن.

أنا أعجب، يا سيادة الرئيس، نحن فى زمن تغيرت فيه الأمور وانقلبت فيه الأحوال وأصبح كل شارد ووارد يتخذ من الدين مطية ليفرض رأيه على الناس، يقتلهم باسم الدين ويخرب بلادهم باسم الدين فيصنع كل صنيع شنيع باسم الدين، أشهدكم الله لولا وجود الأزهر على أرض مصر فى هذه الأيام ماذا كان من الممكن أن يكون عليه الحال؟ كانت الفوضى ستعم ليس فى مصر وحدها كما حدث فى سوريا، وليبيا أن استغل بعض الجهال أحكام الدين وحرفوها عن مواطنها وراحوا يتقاتلون بالفتاوى.

حتى الآن مازلنا نسمع أن أحد الناس يفتى بعدم وجود الأضحية يريد أن يعطل شعيرة من شعائر الإسلام لأنه يرى أنها ضد فكره السياسى أو ضد التيار الذى ينتمى إليه، ماذا لو تركت هذه الفوضى أو لو يكن الأزهر كان غير موجود على أرض مصر.

أن الأزهر كان وما يزال هو رائد هذه الأمة، ولم يخذلها يوماً من الأيام، أتحدى من يأتى بواقعة واحدة يقول إن الأزهر قد تخلى عن أمته يوماً ما أو عن بلده يوماً ما أو انحرف فى أداء رسالته أو قصر.

سيادة الرئيس، إن الأزهر هو رائد هذه الأمة والرائد لا يخذل أهله أبداً، هل وجدنا من الأزهر شيئاً حتى نقول عليه إننا نخاف من الكهنوت ونخاف من ... إننا يجب أن ندعم الأزهر، ما قاله أخى الدكتور سعد لا يوجد أى تحقيق أو أى شىء، الكلام يصلنى وهو فى إطار التهديد كما يصله، لأن هناك أناسا منا يظنون أن كل إنسان يقول رأياً لا يوافق رأيهم هو خارج عن الدين سواء كان هذا الدكتور سعد أو الدكتور عبدالله النجار، هم يرون أن كل من يخالف الرأى الذى يقولونه بصرف النظر عن كونه أزهرياً أو غير أزهرى هذا يعتبرونه خارجاً عن الملة وأن دمه وماله حلال كما يفعلون.

أنا أرجو أن نهون الأمر وألا يكون الحديث عن الأزهر كل ساعة بهذا الأسلوب، وشكراً.

(تصفيق من داخل القاعة)

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

موضوع تحريم الذبح لابد أن لوبى الخرفان هو الذى يقوم به.

(ضحك فى القاعة)

## السيد الأستاذ عمرو صلاح ( المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات ) :

أثير هذا الكلام أكثر من مرة فى لجنة الحقوق والحريات فيما يتعلق بالمواثيق الدولية، المعروف أن هناك عدداً من المواثيق حينما يتم التصديق عليها ففى النهاية تكون بمثابة التشريع الوضعى، هذا شىء معترف به، ومرة أخرى حينما نتحدث عن دستور يؤسس لمصر جديدة ويؤسس لدولة جديدة وحينما ننظر ... لأنه قيل ليس وارداً فى الأعراف الدولية أن يشار إلى المواثيق الدولية هذه معلومة غير صحيحة.

مرة أخرى نريد العودة إلى دساتير الدول الحديثة، نريد أن نقرأ دستور البرازيل سنجد أن الدول التى وضعت دساتيرها مؤخراً وضعت على نفسها عاتقاً والتزاماً بأن تلتزم بما ورد فى هذه المواثيق من الحقوق والحريات فيها. هذا ليس اختراعاً ولكنه نتاج تراث إنسانى بداية من شرائع فرعونية وشريعة حمورابى انتهاءً بمقاصد الشرائع والأديان السماوية هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، يجب أن يتعامل أعضاء هذه اللجنة بعقلية جريئة فى التعامل مع عدة قضايا بينها فكرة التمييز، التمييز ضد الأقباط الذى كان موجوداً فى عهد مبارك، والتمييز ضد المرأة والأقباط الذى كان موجوداً فى عهد مبارك وكان موجوداً فى عهد محمد مرسى، وعلينا أن ندرك أن هذا المجتمع لن يتحرك و ٥٠٪ منه عطلان، لو كان تعداد المرأة والأقباط والشباب وغيرهم من الفئات التى وقع عليها تمييز يزيد على ٧٠٪ لن يتحرك هذا المجتمع إلا برفع أشكال التمييز من على كاهل هؤلاء وتمكينهم ، وشكراً.

## السيد الأستاذ محمد بدران:

شكراً سيادة الرئيس.

نقطتان فى عجالة:

باعتبارى عضواً فى لجنة الصياغة، أريد القول إن لجنة الصياغة لا تصادر على آراء باقى اللجان ولا تعمل فوق اللجان وأنا أؤكد أن هناك اختلافاً كبيراً بين آراء لجنة الصياغة وآراء اللجان النوعية، ولكن يبقى أن أعضاء لجنة الصياغة هم أعضاء فى لجنة الخمسين لهم آراء ومقترحات فى كل المواد.

لجنة الصياغة تحترم ذلك وتقدم لسيادتك ورقة عملها بأن يكون هناك جدول للجان النوعية وآخر للجنة الصياغة واللجنة العامة هى التى ستختار أى المقترحين إذا لم يكن هناك توافقاً.

بالنسبة لمجلس الشورى، أؤكد على كلام سيادتك بأن مجلس الشورى لابد أن يكون موجوداً باختصاصات واضحة ومسئوليات قوية تؤدى إلى وجود غرفة برلمانية ثانية تزيد من الديمقراطية للشعب المصرى، ولكن ما سمعته بأن يكون هناك مجلس شورى لكى يمثل فيه فئات لم تنتخب من الشعب المصرى ومثلت بشكل ضعيف أو لأن الشعب انتخب رئيساً وبرلماناً من حزب واحد فأضع عليه قيداً ضد إرادة الشعب بمجلس الشورى فأرفض ذلك، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة):**

شكراً سيادة الرئيس.

أحب التأكيد للشعب المصرى أننا وأنا شخصياً بصفتى أحضر معظم اللجان أرى أننا نضع أساساً لدستور مصر يتطلع لمستقبل نضع فيه أساساً يحمى حقوق وحريات الناس ويهتم على وجه الخصوص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أريد القول بأن حقوق المرأة التى كانت دائماً محل جدل ونقاش فى الجمعية التأسيسية السابقة هى محل توافق من الغالبية العظمى من أعضاء هذه اللجنة، حقوق المرأة فى المساواة أمام القانون، حقوق المرأة كمواطنة ضمان ممارستها لهذه الحقوق دون تمييز، فكرة تكافؤ الفرص والتأكيد عليها ومنع التمييز ضد المواطنين أو بينهم على أساس الدين أو العقيدة أو الجنس أو الغنى والفقر، كل هذه المسائل والآليات التى تضمن لدولة القانون فعلاً أن تفعل فى خدمة المواطن، وكل هذا محل اهتمام كل الأعضاء، مسألة أن نتحفظ على أى شىء بمبادئ الشريعة الإسلامية أمر من الناحية القانونية لا ضرورة له ولا جدوى منه، لأن مبادئ الشريعة الإسلامية هى فى المادة الثانية المصدر الرئيسى للتشريع، إذن، كل ما يصدر من تشريعات فى مصر تتعلق بالمرأة ستكون متفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولا حاجة لأن نتصرف كأننا دائماً نبحث، أو نخشى أن نعترف بالحقوق والحريات ونبحث عن أى أسلوب للتحفظ، فلن يكون فى

دستور مصر فى رأيي تحفظ على كل مادة من ١ – ٢٠٠ مع عدم الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية لأنها ضمن المقومات الأساسية وهى المصدر الأساسى للتشريع ولا حاجة للتحفظ باسم مبادئ الشريعة، نحن ننظر إلى مبادئ الشريعة باعتبارها مصدراً للحرية مصدراً للمساواة، مصدراً للعدالة، مصدراً لتمكين الإنسان المصرى وليست مصدراً لتقييد حقوقه وحرياته ولا سيما النساء المصريات، وشكراً.

(تصفيق من داخل القاعة)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أنا أرى التصفيق ضعيفاً، يجب أن يكون التصفيق قوياً لمساندة وجهة النظر هذه، كان يجب أن يكون التصفيق قوياً لوجهة النظر هذه، أم ماذا يا سيادة المهندس صلاح عبد المعبود؟

(تصفيق من داخل القاعة)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

إذن، أنا أعطيك الكلمة فأنت طلبت الكلمة، تفضل.

**السيد المهندس صلاح عبد المعبود:**

أشكرك يا سيادة الرئيس، ولكنى أريد تصفيقاً فى النهاية، الحقيقة يا سيادة الرئيس أننى التقطت من بعض الكلمات أننا لابد أن نصدر ما خرج من مقترحات إلى الشعب المصرى، فعلاً نحن نحتاج من الشعب المصرى أن يتفاعل معنا، فى المقترحات التى انتهينا إليها وأصبحت شبه مقترح داخل اللجان، الشعب المصرى يبدأ النقاش فيها، ربما يبدى إلينا آراء يكون فيها نوع من أنواع التجديد لبعض الأفكار التى وضعت فى المقترحات التى معنا، الأمر الآخر بالنسبة لمجلس الشورى يا سيادة الرئيس، دائماً وفى كل مرة نتكلم عنه، كنت أتمنى فى بداية الجلسات أن تكون هناك جلسة داخل المجلس أو داخل الجمعية العامة لمناظرة بين مؤيد ومعارض لفكرة وجود مجلس الشورى أو عدم وجوده لكى يستقر الأمر شبه استقرار حتى نضع له مواد، مجلس الشورى، الشائع عند الناس فيما مضى أن مجلس الشورى لا صلاحيات له، مجلس الشورى لا لزوم له، زائدة دودية كما ذكر الأستاذ ضياء رشوان، مجلس الشورى سيلغى، لذلك كانت نسبة المصوتين فى انتخاباته ٦٪، ولكن لا ينظر بعضنا إلى مميزات ما يأتى من وجود غرفة تشريعية ثانية تؤدى إلى استقرار تشريعى داخل المجتمع، وأن العالم كله يتجه إلى الغرفتين، نحن لدينا

غرفتان والعودة إلى الغرفة الواحدة يعد نوعاً من الارتداد للخلف، نتقدم إلى الأمام بغرفة ثانية، نعطيها صلاحيات تشريعية واضحة، كى نزيد التشريع فى بلادنا ثباتاً ووضوحاً وقوة ، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً، أنا سأعطى التعليق للأستاذ ضياء رشوان بعد خمسة متحدثين، سأبدأ بالمستشار مكرم لمعى الذى لم نعطه الكلمة المرة الماضية مع الأسف، هو الوحيد الذى لم يتكلم المرة الماضية فليتفضل.

**السيد المستشار مكرم لمعى:**

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة أنا عندى نقطتان أريد أن أطرحهما

النقطة الأولى، القارئ لكثير من المواد فى الدستور يجد أن هناك التزام الدولة، تكفل الدولة، تراعى الدولة، تحافظ الدولة، أين الواجبات الملقاة على المواطن؟ لابد أن يكون للمواطن دور فى هذا البلد، دور الدولة رائع جداً لكن هذا لا يغنى عن دور المواطنين.

النقطة الثانية، يا سيادة الرئيس، تتعلق بالمصريين فى الخارج، هذا الموضوع غاية فى الأهمية، فالدستور يختزل دور المصريين فى مادة أو اثنتين، جاء الوقت الذى ننطلق فيه نحو مصر الجديدة، نحتاج إلى أن يكون هناك دور لهؤلاء الناس، المصريون فى الخارج قوة عددية، قوة فكرية، ثقافية ، مالية، الدول استفادت من المصريين فى الخارج، لكن أنا أريد أن أقول إننا حتى الآن لم نستطع الاستفادة من قدرات أبنائنا فى الخارج، محتاجون فعلاً، أنا أقترح يا سيادة الرئيس أن يكون هناك فصل فى الدستور ينظم الحقوق والواجبات والدور الذى يمكن أن يقوم به المصريون فى الخارج فى هذا البلد، شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الأستاذ عمرو درويش:**

شكراً سيادة الرئيس، أنا كنت أعتقد أننى عندما أجلس بجوار الأستاذ محمد سلماوى سأحصل على الكلمة مبكراً قليلاً ولكن واضح أننا لن نتكلم.

فى البداية أود أن أقول لحضرتك كل عام وحضرتك طيب وأعضاء اللجنة الموقرون بمناسبة عيد الأضحى المبارك وعيد سعيد علينا وعلى الأمة الإسلامية والعربية والمجتمع الإنسانى والمجتمع المصرى، فى الحقيقة يا سيادة الرئيس، أنا لى طلب مقترح وتوضيح، بالنسبة للمقترح، أيضاً مجلس الشورى أثير حوله لغط كثير جداً، أريد أن أقول أنه من مطالب ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية أن مجلس الشورى لم يكن له صلاحيات كثيرة جداً ، وأثير مجلس الشيوخ ومجلس الشورى، ونحن نحاول أن نكلم- فى الحقيقة- المجتمع المصرى ونوضح له إذا ما أقرت اللجنة وجود غرفتين، أهمية الغرفة الثانية، ولكن فى الحقيقة تقابلنا آراء كثيرة تعارض هذه الفكرة، فأنا أقترح أن يتضمن الدستور المصرى مادة انتقالية تمنع تعيين أعضاء لجنة الخمسين فى مجلس الشيوخ أو مجلس الشورى إذا ما أقر، بحيث يكون عندنا شفافية أكثر وعندنا حرية أكثر إذا ما أقرته اللجنة، لجنة الخمسين، ويكون لدينا حرية لكى نقنع الناس بأسباب أو دواعى أو اختصاصات مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ، هذا هو المقترح الأول.

التوضيح الثانى؟ أنا أتمنى من حضرتك ، حضرتك أوضحت فكرة التسريبات لكن فى الحقيقة أيضاً هناك بعض الأمور تثار أو أمور أريد من حضرتك أن توضحها بخصوص لجنة الصياغة، الدكتور عبدالجليل مصطفى تفضل مشكوراً وأوضح بعض النقاط، لكن أن تمرر بعض المواد داخل اللجنة من خلال أشخاص معينين أو شخصيات معينة لإقرارها فى لجنة الصياغة من عدمه، هذا موضوع أتمنى من حضراتكم إيضاحه بشكل قاطع وجزمى، أن المقترحات تقدم من لجنة الخمسين.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً ، وصلت الرسالة.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

الموضوع الأول أنت تقترح ألا يعين الأعضاء الاحتياطيون فى مجلس الشورى.

**السيدة الأستاذة مها أبو بكر:**

شكراً سيادة الرئيس، أتمنى أن تكون هناك جلسة واحدة لا أعترض فيها على إدارة الجلسة ولكنى سأحاول أن أنسى، سيادة الرئيس، تحدثت فى الجلسات السابقة عن المحامين والمحاماة وأيضاً عن هيئة قضايا الدولة، لكى تكتمل الصورة عن القضاء الواقف، أريد اليوم أن أتحدث عن زملائى محامى

الإدارات القانونية، سيادة الرئيس، محامو الإدارات القانونية عملهم نفس تقريباً عمل هيئة قضايا الدولة، مع أنهم لا يتمتعون بالحصانات المقررة للسادة أعضاء هيئة قضايا الدولة لتمكينهم من أداء عملهم وبالتالى فإن محامى الإدارات القانونية دائماً وأبداً يكون تحت سيف جهة الإدارة فيما يتعلق بكشف الفساد وكشف الجرائم داخل هذه المؤسسات، فإذا أردنا أن يقوموا بعملهم فلابد أن نعطيهم الحصانة المقررة للسادة أعضاء هيئة قضايا الدولة حتى يستطيعوا أن يحافظوا على مالنا العام، ويمنعوا الاستيلاء عليه وأيضاً تسهيل الاستيلاء عليه، هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أود أن أتحدث عن التمييز الإيجابى وأؤكد على النقطة التى ذكرتها زميلتى الدكتورة منى ذو الفقار وأيضاً الأستاذ عمرو صلاح، أنه لزاما ضميرياً وأخلاقياً علينا أن من تعرض للتمييز السلبى فى النظام السابق والنظام الأسبق أن يتم تعويضه، وأن يعامل ويوضع فى أعيننا فيما يتعلق بالتمييز الإيجابى، هذا إلزاماً ضميرياً وأخلاقياً لن نتنازل عنه يا سيادة الرئيس.

النقطة الثالثة، أننى متضامنة ومتطوعة كمحامية مع أى من أعضاء اللجنة الذين يمكن أن يتعرضوا لأى إيذاء أو لأى ضرر فيما يتعلق بآرائهم داخل هذه اللجنة، أى عضو بداية من العضو رقم (١) وحتى العضو رقم (١٠٠) أياً كانت أيديولوجيته أو أياً كانت أفكاره، فنحن هنا ندافع عن الأفكار المصرية مجتمعة وعن النسيج الوطنى.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً، ما هو عنوان مكتبك يا مها؟

**السيد الدكتور وسيم السيسى:**

شكراً يا سيادة الرئيس، أتقدم بالتهنئة لمصر كلها مسلميها ومسيحييها والعالم كله أيضاً بعيد الأضحى المبارك، نضحى بالحيوان حتى نتقرب إلى الله، الآن وفى كثير من أنحاء العالم ، الإنسان يضحى بالإنسان من أجل مناصب زائلة وكراسى حكم.

أريد أن أتكلم سيادة الرئيس اليوم عن المواد ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤ التى تتعلق بالأجهزة الرقابية وأن الذى يعينها هو رئيس الجمهورية، أنا أقول ليت القانون هو الذى يضع المواصفات وكيفية اختيار هؤلاء الرؤساء حتى يتحرروا من مسألة سلطة رئيس الجمهورية، أيضاً هذه الأجهزة الرقابية بعد أن تجمع الأدلة المادية الدامغة فى إدانة شخص ما أو مؤسسة ما، فإنها تتقدم بها لمجلس الشعب ومجلس الشعب يرد عليها خلال ستة أشهر، مطلوب من هذه الأجهزة الرقابية أن يكون لها الحق فى تقديم ما لديها بعد التأكد منها إلى النيابة العامة مباشرة، لأن فترة الستة أشهر التى يقوم مجلس الشعب خلالها بالبت فى الأمر، تتيح للمتهم أن يهرب ويترك البلد بما فيها.

النقطة الثانية، التى أحب أن أتكلم فيها يا سيادة الرئيس هى المادة الثالثة والتى تقول" لغير المسلمين الاحتكام إلى شرائعهم فى الأحوال الشخصية" أريد أن أضيف بما لا يتعارض مع القيم والمبادئ المتعارف عليها، أخذت الإذن من الدكتورة سوسن محمد حسنى، وهى بهائية، ذهبت لتجديد جواز السفر فاتهموها بالتزوير فى الأوراق الرسمية، ذلك لأن جواز السفر مكتوب فيه أنها متزوجة بينما بطاقة الرقم القومى مكتوب فيها أنها آنسة، بالرغم من أنها أم لأربعة أولاد وجدة لعشرة أحفاد، فطبعاً هذا الموضوع يجب على الدستور أن يجد حلاً له، أنا أتخيل هناك قانون دولى وهو المعاملة بالمثل، وأن الدستور الهندى على سبيل المثال جاءت فيه فقرة تقول "وعلى السيخ (على سبيل المثال) والزرادشت والكونفوشيسين أن يلجأوا إلى شرائعهم فقط" إذن، المسلمون وهم ملايين فى الهند ماذا يفعلون؟ وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً .

**السيد الأستاذ ضياء رشوان:**

شكراً سيدى الرئيس، الحقيقة أننى لم أكن أريد أن أعقب على ما قيل، لكن لابد من تصحيح بعض المعلومات.

أولاً، فيما يتعلق بالجلسة الخاصة بلجنة نظام الحكم، حقيقة الأمر أن الأمر لا يتعلق بغيابى أو حضورى الشخصى، فهذا لا يهم كثيراً، لكن لم يكن أيضاً لدى مقرر اللجنة الدكتور عمرو الشوبكى

أية معلومة، وكان غائباً أيضاً عن الجلسة، حول وجود أية مقترحات تتعلق بشىء رئيسى فى النظام السياسى المصرى، وهو إضافة مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ أياً كان اسمه.

الأمر الثانى، نحن لا نتحدث دائماً نسمع رقماً وهو أن هناك ٧٧ دولة تأخذ بنظام المجلسين، أولاً هى ليست ٧٧ دولة، هذا خطأ شائع فهى ٥٨ دولة فى العالم، لكن أين باقى الكوب؟ فهذا هو النصف الممتلىء- النصف الثانى فيه ١٢٠ دولة لا يوجد بها مجلس للشيوخ.

الأمر الثانى، نحن لا نتحدث عن خبرة الماضى ولا عن كيف كان الشورى ولا كيف كان الشعب، نحن نتحدث عن مجلس أنشىء عام ١٩٨٠ بقرار من السيد رئيس الجمهورية ووضع فى تعديلات الدستور ومنذ هذه اللحظة وحتى آخر انتخابات له، لم يحضر انتخابات مجلس الشورى أبداً أكثر من ٥٪ من المواطنين.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

صحيح لديهم حق.

**السيد الأستاذ ضياء رشوان:**

ثالثاً، نحن نتكلم الآن عن لجنة معينة، هذه اللجنة إذا لم تستمع إلى صوت الناس وإلى رغبة الناس فى الشارع وتخترع نظاماً سياسياً ترى هى أنه الأصلح فى ظل وجود حالة من عدم الرضا، وأنا أصارح حضراتكم، يوم أن أعلن هذا الخبر سواء سمى شورى أو شيوخ، كانت هناك حالة من الإحساس عند الناس أننا نعيد إنتاج النظام القديم، سواء كان نظام مبارك أو نظام مرسى، الأمر التالى عدم الدستورية. الكلام الذى قيل عن عدم الدستورية الحقيقة أن هذا لا أفهم من أين أتى؟ عدم الدستورية يا حضرات انصرف إلى أهم القوانين وهى المكملة للدستور كان الشورى طرفاً فيها، وهى انتخابات مجلس الشعب عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧، هذا كان اختصاصه الوحيد، وطعن بعدم الدستورية وتم الحكم بعدم دستورية مجلس الشعب فى عامى ٤١٩٨٤ و١٩٨٧، إحصائياً أيضاً، القوانين التى اختص بها مجلس الشورى بعد توسيع اختصاصاته فى عام ٢٠٠٧ تعرضت أيضاً مثلها مثل مجلس الشعب للطعن بعدم الدستورية، الأمر قبل الأخير، كيف نتصور سيدى الرئيس فى نظام سياسى متجانس وبعد ثورة عظيمة أن يكون هناك مجلس يراقب ويشرع وهناك ربعه أو ثلثه معين؟ أريد من أحدكم أن يفهمنى هذه، الأمر الأخير، الحقيقة

أن هناك أمرين متناقضين تماماً، البعض يتحدث عن أن هذا المجلس يكون بمثابة مجلس تعويضى للفئات المهمشة أو المستضعفة فى مصر، سواء كانت عمال وفلاحين أو مرأة أو أقباط، والبعض الآخر يتحدث عن أننا نحتاج إلى مجلس يشرع ويكون به قدرات تشريعية كبيرة الأمران لا ينسجمان، ونحن فى الحقيقة لسنا بحاجة يا سيدى الرئيس أن نصنع شيئاً ليكون بمثابة معزل لفئات لا نجرؤ إذا أردنا أن ندخلها فى صلب النظام السياسى لكى نسكن فيها العمال والفلاحين وغيرهم، إذا كانت لدينا الشجاعة فلندمجهم عبر أية وسيلة فى قلب النظام السياسى.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً يا أستاذ ضياء، هل يمكننى أن أتحدث كعضو فى هذه اللجنة؟ أولاً، عدم الدستورية لم يكن فقط نتيجة عمل مجلس الشورى وإنما أيضاً مجلس الشعب والإحصائيات موجودة.

ثانياً، أنت تتكلم عن كيف يشرع المجلس وبه معينون، مجلس الشعب كان دائماً به معينون ، عشرة، هنا يمكن أن يكونوا عشرة أو خمسة عشرة، فالتعيين ووجود معينين فى مجلس فى برلمان لا يعنى أن التشريع فيه عيب، العيب هو فى مدى التخصص والقدرة على المتابعة والبحث والدراسة فأنا آسف أن أقول لك إن مجلس الشعب كان دائماً فيه معينون طوال الستين سنة الماضية، هذه رقم (٢)

(مقاطعة من الأستاذ ضياء رشوان)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

لا حقك فى التعليق انتهى أنا الآن الذى أعلق.

**السيد الدكتور نجيب أبادير:**

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أريد ونحن نتكلم عن مجلس الشورى وأنا أصطف مع طلب شعبى بإلغائه ، أنا أقترح تحويله إلى مجلس شباب من ١٥ إلى ٢٥ سنة من قيادات الشباب المنتخبة عبر اتحادات الطلاب وعبر مراكزهم، بحيث يتحول هذا المجلس إلى وسيلة لتكوين كوادر شبابية تتعلم السياسة ونتحدث فى السياسة، ثم يوم من الأيام عندما تصل إلى ٢٥ سنة تستطيع أن تدخل الانتخابات البرلمانية .

النقطة الثانية، التى أود أن أحذر منها النظام البرلمانى فى تشكيل الوزارة قد يؤدى بنا إلى نموذج إيطاليا فى السبعينات، فى السبعينيات الحكومات فى إيطاليا لم تكن تتواجد على الساحة السياسية أكثر من شهر أو شهرين على أقصى تقدير نتيجة أن نسبة الـ ٥١٪ بمجرد خروج وزير واحد من حزب مؤتلف معه، قد لا يكون هو الحزب الغالب، تسقط الحكومة معه ويحدث فراغ تنفيذى متتالى داخل الدولة، فهذا لا يعنى أبداً أننا نؤيد النموذج المبارك إنما نظام رئاسى مع تحديد صلاحيات كاملة لمجلس الشعب للاستجواب وللمساءلة ولطرح الثقة فى رئيس الجمهورية.

هذا هو النظام الذى أراه أفضل فى المرحلة الحالية وشكراً .

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً يا نجيب بك .

النقطة الخاصة بالشباب نقطة مهمة ولابد أن نناقشها بموضوعية، نحن نتكلم عن جودة التشريع نتحدث عن عناصر مختلفة مع أو ضد الغرفة أو الغرفتين ، أما الشباب فالحقيقة وكما قلت أنت بالضبط يريدون أن يدبروا هنا دور المجالس المحلية التى يبدأ فيها الشباب من ٢١ سنة وليس ٢٥ سنة، كما جاء فى مقترح لجنة نظام الحكم هنا المجلس القروى الحى المدينة- المركز .. المحافظة – هذا هو التدريب الحقيقى، هذه هى الثورة الحقيقية فى إدارة الدولة المصرية ولولا أنه ما زالت هناك حساسيات، الحقيقة أن الفصل المهم فى مشروع الدستور هو إدارة الحكم فى مصر، اللامركزية، انتخابات المجالس، العمد، رؤساء المدن ، المحافظين، هذا يجب أن يكون، هنا يصير التدريب يصير تحميل الشباب بالمسؤلية من القرية إلى مجلس النواب أو مجلس الشعب تصور يا نجيب بك أن شاباً سنة ٢١ سنة بدأ كعضو فى مجلس قروى فى قريته، سيفهم ماذا يعنى ويتابع موضوع الدورة والمحاصيل والرش والنظافة والصحة والرعاية الصحية والمدرسة وما يحدث، عندما يكون رجلاً طموحاً، شباب طموح ، من المؤكد أنه سوف ينتقل من القرية إلى المركز الذى يضم ١٢ أو ١٤ قرية ، سيتابع المشاكل المشتركة والمشاكل الخاصة منها لأنه طموح، ٥، ٦، ٧ وقد يكون شاباً وقد تكون شابة ينتقل إلى المدينة، إلى المحافظة ، هذا هو من بدأ فى سن ٢١ ، فى هذه الجولة من القرية إلى المدينة إلى المركز إلى المحافظة ، عندما يذهب إلى مجلس النواب وسنه ٣٠ أو ٣٥ سنة، أنظر كيف سيكون مدركا لمشاكل مصر فى قريتها فى مراكزها، فى طريقها، فى صحتها ، فى

مدارسها ، هذا هو التدريب وأنا أطالب، ومازلنا سنتحدث فى هذا، أن الثورة الحقيقية لدولة جديدة فى مصر هى اللامركزية ، تغيير نظام الحكم، ما جرى هو أن كل شيء يتقرر فى مصر مع الوزير حتى لو أردت أن تفتح فصلين على بعض فى مدرسة أو تعين ممرض أو ممرضة فى مركز رعاية صحية أو فى وحدة صحية.

جاءنى من اللواء دكتور/ على عبد المولى فيما يتعلق بالكلام الذى أثاره الدكتور هلالى، إذا كان عضو البرلمان لا يسأل عما يبديه من آراء تحت القبة فهل يسأل عضو لجنة الخمسين عما يبديه من آراء فى انعقاد اللجنة؟ ورأيه لا يسأل عضو اللجنة شأن عضو الجمعية التأسيسية وعضو البرلمان عن آرائه ولا يجوز إثارة مسئوليته، لا المدنية ولا التأديبية ولا الجنائية، أى أنك حر تقول ما تشاء طالما أنك فى إطار هذه اللجنة، وشكراً للدكتور على .

**السيدة الأستاذة نهاد أبو القمصان:**

شكراً سيادة الرئيس

فى الحقيقة يقلقنا كثيراً كنساء فى مصر مصطلح الفئات الضعيفة انتخابياً، فهو مصطلح غير دقيق، جاء فى معرض مناقشة موضوع مجلس الشورى، وبصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا بشأن وجود أو عدم وجود مجلس الشورى، فالنساء فى مصر ليست فئات مهمشة انتخابياً أو ضعيفة انتخابياً. النساء فى مصر كتلة تصويتية تبلغ ٢٤ مليون صوت من يصل إلى صندوق الانتخابات من إجمالى من يضع صوته فى الصندوق من نسبة ٦٠-٦٥ ٪ أى أن من يصنع القرار الانتخابى فى مصر، من يدير القرار فى مصر هن النساء، وهذا يحملنا جميعاً مسئولية تهميش المرأة فى مصر، لم يكن فقط مسئولية نظام مرسى أو مسئولية نظام مبارك، كان أيضاً مسئولية جميع القوى السياسية، سواء مدنية أو دينية، فى مؤشرات انتخابات ٢٠١١، كان ترشيح حزب النور ١١,٣٪ الذى كان رافضاً لمشاركة المرأة السياسية ويراها ترشيح المضطر، فى وقت كان ترشيح حزب الوفد وهو أقدم حزب ليبرالى فى مصر ١٨,٨٪ ، ترشيح الكتلة المصرية التى كانت الكتلة الليبرالية الكبيرة فى مصر ١٥٪ هذا يحملنا مسئولية، أنه بدون اتخاذ تدابير وإجراءات، اتخاذ كوتة لمشاركة النساء فى مصر، نحن سنعانى من جميع القوى السياسية وليست فقط الأنظمة التى اضطهدت المرأة ، هذا من حيث المستوى الداخلى ، أما خارجياً،

فإن كل تقارير التنمية، سواء الصادرة من الأمم المتحدة أو من البنك الدولى، اعتبرت مشاركة المرأة مصطلحاً كبيراً يقال عنه الذكاء الاقتصادى لأنه يحارب الفساد ويدير موارد الدولة بشكل أفضل ويشجع على إدماج الجميع ، وبالتالى هو قضية أمن ومستقبل وليست قضية أخلاقية فقط، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

خسارة أنك عضو احتياطى يا نهاد .

**السيد الأستاذ معتز السيد:**

شكراً سيادة الرئيس

أتحدث فأذكر نفسى بصعوبة المسئولية الملقاة على عاتق هذه اللجنة فى هذا الظرف التاريخى الذى تعيشه مصر، وبدء عمل اللجنة فى ظل معارضة جزء من الشعب المصرى للواقع الحالى الذى تعيشه مصر وعدم اعتراف به أياً كانت هذه النسبة، بالإضافة إلى أن عدداً آخر من أبناء هذا الشعب وأياً كانت اتجاهاتهم، ستنتوى معارضة الخارج من هذه اللجنة أياً كان حسنه، وعلى الجانب الآخر هناك مطالب فئوية كل من يتحدث باسم تلك الفئات يقول إن لم تقر مادة لهذه الفئة أو تلك سنصبح من المعارضين لهذا الدستور وهذا غير مقبول. فعلى سبيل المثال موضوع مجلس الشورى الإبقاء عليه من عدمه، سواء تغير اسمه إلى مجلس الشيوخ أو أبقى عليه وليس لى رأى بات فيه حتى هذه اللحظة، إلا أننى باستطلاع رأى بدأته فى نقابة المرشدين السياحيين ، أمتلك منه ما يقرب من ألفى استمارة، ٩٥٪ من تلك الاستمارات جاءت بالمطالبة بإلغاء هذا المجلس، فتوسعت قليلاً إلى قطاع السياحة بعدد مماثل من الاستمارات فكانت النسبة هى ذاتها، فتوجهت إلى محافظتى التى أنتمى إليها واحدة بالمعيش والأخرى بالمولد (سوهاج والأقصر ) وكانت النسبة ذاتها، ورغم ذلك ورغم ذلك ، لا أمتلك رأياً باتاً ويبقى علينا جميعاً أن نضع فى الحسبان أمرين إما أن نخرج منتجاً جيداً تاريخياً نرضى به الله ثم أنفسنا والوطن دون النظر إلى فئات.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

الرسالة وصلت يا أستاذ معتز ، وشكراً .

**السيد المستشار جميل حليم :**

فى الحقيقة يا سيادة الرئيس أهنئ حضرتك والزملاء والأمة الإسلامية بمناسبة عيد الأضحى فى البداية. وأنا كل مرة لا أريد أن أتكلم عن مجلس الشورى وأكون متحيزاً ولكن هناك معلومة قيلت أن عدد الدول التى تأخذ بنظام الغرفتين ٥٨ دولة – لا بل هى ٧٧ دولة وهذا هو الكشف وفقاً للإحاطة. هناك ٧٧ دولة تأخذ بنظام الغرفتين وليست ٥٨ دولة، والعيب ليس فى مجلس الشورى كما قلت فى الجلسة الماضية، ولكن العيب فى الاختصاصات المسندة لمجلس الشورى، والدليل على ذلك أنه عندما كانت هناك اختصاصات لمجلس الشورى، القانون المدنى الذى صدر سنة ١٩٥٨ والذى نعمل به حتى الآن، صدر عن مجلس الشورى وليس مجلس النواب، فالعيب ليس فى مجلس الشورى ولكن فى الاختصاصات، اعطوا اختصاصات لمجلس الشيوخ أو مجلس الشورى وبعد ذلك نحاكمه، ونحاسبه هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية، أنا أؤكد انضمامى للدكتورة منى ذو الفقار فيما ذكرته من أن هناك شبه إجماع فى اللجان على كوتة المرأة وعلى تمثيل المرأة وإنصاف المرأة ومساواتها بالرجل فى كافة المجالات فكلنا نطالب، أقول شبه إجماع، لأنه كما جاءت سيرة التمييز الإيجابى للمرأة والمساواة بالرجل فى كافة المجالات السياسية، نجد أن الرجل الذى يكون موجوداً فى أى لجنة يدافع عن هذا الحق للمرأة، الحق الذى هضم فى السنوات السابقة، لذلك أنا أنضم لها وأقول إنه لن يكون هناك تقدم لأى دولة دون أن نعطى للمرأة حقوقها كاملة مثل الرجل. هناك دول، وكلنا نعلم، المرأة ترأس الجمهوريات وترأس مجلس وزراء.

جزئية صغيرة لو سمحت لى.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

ولكن الرسالة وصلت.

**السيد المستشار جميل حليم:**

بالنسبة للمقترحات التى وصلت إليها اللجان، أنا لا أريد من لجنة الصياغة الجديدة ولكننى أقول إن لدينا أسبوع إجازة لو أخذنا المقترحات التى وصلت لها أو انتهت اليها اللجان كما قالت سيادة السفيرة أن لجنة المقومات انتهت، الدكتورة هدى أيضاً قالت إن لجنة الحريات انتهت من المقترحات

الخاصة بالحقوق والواجبات، فأنا لو سمحت لى يا سيادة الرئيس، الأمانة العامة تبعث (إيميلات) لنا فى اللجان التى نعمل بها ، ترسل إلينا بالمواد الخاصة باللجنة التى نمثل فيها، لو عممت وباقى اللجان التى انتهت من مناقشة المواد، تبعث لنا (إيميلات) بهذه المواد سنستطيع مراجعتها فى فترة الإجازة وبالتالى عندما نبدأ فى مناقشة المواد بعد أن نرجع من الإجازة سيكون لدينا تصور للشكل النهائى لهذه المواد.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور محمد الشحات الجندى:**

بصورة سريعة، فإن الرئاسة الموقرة والزملاء والزميلات، بخصوص الأزهر، فى الحقيقة أنا أريد أن أقول كلمات محددة وواضحة – الأزهر ، الدول دائماً تعتز بمؤسساتها ذات الرصيد الحضارى والوطنى والعلمى– دائماً ولأزهر الذى يستقبل ١٠٥ جنسيات أن يكون كبيراً عليه أو كثيراً عليه أن يعتبر هيئة إسلامية مستقلة، والذين يخرجون من الأزهر هم السفراء لمصر فى دول العالم الإسلامى ودول العالم التى بها أقليات إسلامية ايضاً دول العالم غير الإسلامى، إذا كان المسلمون أقليات هذه مسألة أو نقطة أخرى، ألم يكن الأزهر قائداً للحركات الإصلاحية فى مصر على مدار التاريخ المصرى؟ ألم يكن الأزهر عبر ١٠٦٠ سنة يا سيادة الرئيس والزملاء السادة والسيدات الموقرين، ألم يكن الأزهر أيضاً هو القائد دائماً فى حركات التحرير ضد الاستعمار، سواء الاستعمار منذ عمر مكرم وحتى وقتنا هذا؟ لماذا(يستكثر على الأزهر أن يكون هيئة إسلامية مستقلة ثم نأخذ عبارات كبيرة، فاشية دينية، الأزهر رفض الدولة الدينية، الأزهر رفض الكهنوت، الأزهر يقول إنه لا يتمسك بعبارة هيئة كبار العلماء، لماذا نقول كل هذا؟ ما أريد أن أقوله – كل عضو محترم هنا له حق أن يعبر – لكن فى ذات الوقت، هو يبدى رغبة، ويبدى اقتراحاً ويبدى لا أكثر ولا أقل، لكن أيضاً لا يثير – أرجو من حضرتك وهذه نقطة والزميل العزيز وهو صديقى لا يصدر خصومة شخصية ويحاول أن يستعطف الآخرين ليكونوا معه، الأزهر ليس له خصومة مع أحد، وأنا أعمل شخصياً فى كلية الحقوق جامعة حلوان، لكنى خريج الأزهر، ينبغى أن نحافظ على هذه المؤسسة التى نقول إنها كقوة ناعمة والله يا سيادة الرئيس – والله يا حضرات السادة والسيدات الموقرين– لقد ذهبنا إلى إفريقيا كانوا يأخذوننا بالأحضان ويقولون الأزهر والكنيسة .

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً، لا أحد يتهم الأزهر بشىء ولن أسمح بالتعقيب.

**السيد العضو الأستاذ يسرى معروف:**

شكراً سيادة الرئيس.

أريد أن أدخل فى الموضوع مباشرة من أجل الوقت – سؤال هل قامت ثورة ٢٥ يناير من أجل القضاء على العمال؟ هل كان من أهداف ثورة ٢٥ يناير إقصاء العمال؟ هل كان من أهداف الثورة سلب العمال حقوقهم التى أخذوها منذ الراحل الزعيم جمال عبد الناصر، أعتقد أن هذه لم تكن من أهداف ثورة ٢٥ يناير إذن كان دور العمال فى الثورة منذ سنة ٢٠٠٨ منذ ثورة عمال المحلة حتى وقتنا هذا الذى يحاكم فيه عمال شركة الإسكندرية للحاويات، هؤلاء العمال كشفوا فساد أنظمة، كشفوا فساد أنظمة ليس من أجل نخبة سياسية ولا من أجل رموز أنظمة سابقة يعودون بوجوه جديدة، ولكن من أجل حقوقهم هم، لم نأت إلى هنا لاستجداء واستعطاف السادة الأعضاء لحقوق العمال، فالحقوق لا تمنح ولن نستجديكم فى حقوقنا، من يتحدث من الطرف الآخر يقول: لم تكن نسبة العمال والفلاحين فى الأنظمة السابقة معبرة عن العمال والفلاحين، وأنا أؤيد هذا الكلام، ولكن سيادة الرئيس هل كانت النسبة الأخرى معبرة عن الشعب المصرى، كانت كل الأنظمة السابقة بما فيها من مجلسى شعب وشورى كلها فاسدة، وعلى هذا الأساس لا نبنى خاصية العمال والفلاحين، لا، ولكن يجب علينا أن نقوم بإصلاح تعريف العامل والفلاح، حتى يكون العامل والفلاح الحقيقى هو الموجود وهو من يمثل نفسه فى إبداء حقوقه، بأن يكون العامل والفلاح الحقيقى فى المجالس النيابية سواء كانت غرفة أو غرفتين، هذا هو الحل، ولكن ليس الحل أن نقصيهم تماماً من أجل أن تحصل على مقاعدهم، هذه مشكلة رهيبة، ولو أن كل واحد نظر إلى نفسه سيجد نفسه عاملاً وفلاحاً، كل من يأخذ أجراً فهو عامل، وبالتالى فأنا أؤيد إصلاح ما تم فى الأنظمة السابقة، هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية، إننا عندما نتحدث عن حقوق العمال نتكلم عن حقوق العمال دون أن نتكلم عن الفصل التعسفى ودون أن نتكلم عن العمالة المهمشة والقطاع غير المنتظم ودون أن نتكلم عن عدم وجود الحق فى التنظيم والحق فى الحريات النقابية، إذن، نحن لا نتحدث عن عمال، أنا كنت أتكلم مع

صديق قيادى عمالى فى ألمانيا وقلت له: أين يوجد العمال عندكم فى الدستور؟ قال لى: موجودون فى سطر واحد، السطر يقول: حق العمال فى حرية التنظيم، فقط.

فأرجو أننا لا ننظر إلى العامل على أنه شخص غير فاهم ولا يعرف المطالبة بحقه، بل أن ننظر للعامل بقليل من الاهتمام وبقليل من السمع والإنصات، لأنه لو العامل أصلح فى مصر فبالتأكيد التنمية والاقتصاد سيصلحان بإصلاحه، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً للأستاذ يسرى، أنظر، هدف الثورة مؤكد تحسين أحوال العمال ضمن تحسين أحوال البلد كلها، إنما العمال وتحسين أحوالهم، وأنت تقول هذا الكلام، أى أن العمال موقفهم وأحوالهم سيئة رغم وجود النسبة، إذن، الموضوع ليس موضعاً رمزياً، هذا موضوع حقيقى، كيف تحسن أحوال العمال؟ وقد يكون من بين هذا نسبة العمال والفلاحين، ولماذا لا؟ إنما فى الحقيقة أنت تشكو من سوء أحوال العمال رغم وجود هذه النسبة، أليس كذلك، هذه واحدة.

ثانيا، أنت تريد إصلاح ما تم فى النظم السابقة جميعاً، تقدم باقتراحات، قد يكون هذا المقترح الذى ذكرته عن وجود سطر واحد فى الدستور وهو حق العمال فى حرية التنظيم، ولما لا؟

إذا كان هذا هو الحل فنحن نقره من الآن "حق العمال فى حرية التنظيم".

**السيد الدكتور حسام الدين المساح:**

السلام عليكم ورحمة الله، فى الحقيقة أنا كنت لا أريد الحديث ولكن من شجعنى على الكلام المداخلة الأخيرة، نحن فعلاً فى لجنة الحقوق والحريات أقررنا المبدأ الذى ذكرته سيادتك فى سطر واحد ضمن هذه المادة، إذن، العمال موجودون فعلاً، وحق العمال فى التنظيم، هذا تم بالفعل وأنا هنا أبديها على أنها تمت، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، إننى أرجو عدم التوسع فى هذه الملاحظات التفصيلية، فنحن اليوم فى جلسة عامة، والتفصيلات والتضاد فى الرؤى والحجج ليس هذا مكانها، مكانها المنطقى الجيد حينما تطرح المواد مصاغة على اللجنة العامة فهذه الملاحظات لن تفيد إلا بعد دراسة المواد بعد صياغتها .

النقطة الثالثة، أنا أوجه كلامى للمنصة الرئيسية أن التعيين فى المجالس المنتخبة ليس عيباً....، قضية يكون مجلس منتخب، ويتم تعيين الكفاءات فيه وهذا ليس انتقاصاً للمجلس المنتخب، وإنما زيادة كفاءة وإنما إثراء له، هذا ينطبق على مجلس الشعب و على مجلس الشورى أو أى مجلس، إذن فالتعيين فى المجالس المنتخبة ليس انتقاصاً وإنما إذعانا للحق.

النقطة الأخيرة، إن هذا الجدال ليس مجاله الآن وإنما مجاله اللجان المتخصصة إلى أن تتبلور الأفكار النهاية ثم نعود لمناقشتها نقطة نقطة على حد سواء، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً يا دكتور حسام، دكتور مدحت سعد الدين، تفضل سيادتك آخر متحدث ولك دقيقتان.

**السيد المستشار مدحت سعد الدين:**

ابتداءً، كنت قد تقدمت بمقترح فى الجلسة السابقة لإفراد فصل للسلطة القضائية، وإفراد الفصول للجهات الأخرى، واللجنة مشكورة وافقت على هذا الاقتراح، ووافقت على بعض المقترحات أو النصوص، ومنها عدم جواز الندب، ومنها مجلس القضاء الأعلى ينص عليه فى الدستور، ولكن توجد ثلاث نقاط محددة، أستأذن حضراتكم فيهم.

النقطة الأولى، كان هناك خلاف فى اللجنة عن موضوع الرقم الواحد، هم أقروا الموازنة المستقلة، لكن الرقم الواحد لم تتم الموافقة عليه تحت القول إن الرقم الواحد لا يناقش فى البرلمان، الرقم الواحد يناقش ولا يوجد أى شىء يمنعه، لكن الذى يعيبه هو أن عدم ذكره سيفتح الباب لتغول السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على السلطة القضائية، دليلى فى ذلك، أن الدستور الماضى كانت الموازنة القضائية مستقلة فيه لكن صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٦ الخاص بالموازنة العامة وحدد أن كل الجهات ليس لها إلا ٥٪ فقط تطلبها أو تكون لها السلطة التقديرية فيها، ما أريد أن أقوله الدستور الفائت كان فيه موازنة مستقلة ومع ذلك تحت ستار الموازنة المستقلة صدر هذا القانون الذى يعدم القيمة المالية بالنسبة لرجال القضاء، وبالتالى ما قيمة استقلال القضاء عندما تكون موارده فى أيدى السلطتين التشريعية والتنفيذية، هذه نقطة.

عندما أعطى لرئيس مجلس القضاء الأعلى سلطات وزير المالية فى الانتقال من باب إلى باب، هذا أيضاً لا يمنع أى شىء هذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية، إن النص الخاص بالنائب العام لابد من معالجة ما كان فى الدستور الفائت لعدم التجاوز من قبل رئيس الجمهورية، تحديد مدة النائب العام غير جائز تحديدها فى الدستور، أنا كنت أقترح بأنه يجوز تعيين النائب العام كواحد من ثلاثة أعضاء، سواء نائب من نواب رئيس محكمة النقض أو ثلاثة من رؤساء محاكمة الاستئناف، التالية فى الأقدمية لأعضاء مجلس القضاء، وهذا لا يحقق أربع سنوات بل من الممكن أن يكون أقل، أى من الممكن أن يكون أقل لو حدث هذا الكلام، ويدخل معهم فى الأقدمية النواب العموم المساعدون وإذا تحقق شرط الأقدمية.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً سيادة المستشار.

والآن ترفع الجلسة.

(انتهى الاجتماع الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساءً)

* * *

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبد الجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى